

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

دور المرأة الريفية في إدارة الموارد المائية وترشيد استهلاك
الطاقة وحماية البيئة في منطقة الإسكوا

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/SDPD/2007/3
24 August 2007
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

دور المرأة الريفية في إدارة الموارد المائية وترشيد استهلاك
الطاقة وحماية البيئة في منطقة الإسكوا

الأمم المتحدة
نيويورك، 2007

المحتويات

الصفحة

•	ملخص تنفيذي.....	
1	مقدمة.....	
		<u>الفصل</u>
3	أولاً- دور المرأة في التنمية وعلاقتها بإدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة.....	
3	ألف- تطور المنظورين الدولي والإقليمي لدور المرأة في التنمية.....	
7	باء- أوضاع المرأة الريفية في منطقة الإسكوا ودورها في التنمية.....	
11	ثانياً- دور المرأة الريفية في إدارة الموارد المائية في منطقة الإسكوا.....	
11	ألف- الموارد المائية وعلاقتها بالتنمية الريفية.....	
13	باء- دور المرأة الريفية الحالي في إدارة الموارد المائية.....	
14	جيم- تفعيل دور المرأة الريفية في إدارة الموارد المائية: المعوقات وسبل تذليلها.....	
17	دال- نماذج ناجحة لتعزيز دور المرأة الريفية في إدارة الموارد المائية.....	
20	ثالثاً- دور المرأة الريفية في ترشيد استهلاك الطاقة في منطقة الإسكوا.....	
20	ألف- موارد الطاقة وعلاقتها بالتنمية الريفية.....	
26	باء- دور المرأة الريفية الحالي في ترشيد استهلاك الطاقة.....	
28	جيم- تفعيل دور المرأة الريفية في ترشيد استهلاك الطاقة: المعوقات وسبل تذليلها.....	
31	دال- نماذج لتقنيات الطاقة المتجددة للاستخدامات الريفية.....	
33	رابعاً- دور المرأة الريفية في حماية البيئة في منطقة الإسكوا.....	
33	ألف- المنظور العام لعلاقة المرأة بالبيئة.....	
35	باء- دور المرأة الريفية في إدارة الموارد الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي.....	
40	جيم- دور المرأة الريفية في إدارة النفايات والحد من تلوث الهواء.....	
41	دال- تفعيل دور المرأة في حماية البيئة: المعوقات وسبل تذليلها.....	
43	خامساً- مقترحات.....	
44	المراجع.....	

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة الجداول

8 سكان الريف والحضر في منطقة الإسكوا لعام 2005	-1
14 أنشطة الرجل والمرأة في إدارة الموارد المائية	-2
 نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى السكان المزودين بالكهرباء في منطقة الإسكوا لعام 2004	-3
21	
23 كفاءة مواعد الطبخ ومقدار الانبعاثات وفقاً لنوع الوقود	-4
25 الترابط بين تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتوفير الطاقة في المناطق الريفية	-5
26 الطاقة لتلبية احتياجات المرأة الاستهلاكية والإنتاجية والاستراتيجية	-6

ملخص تنفيذي

في إطار تنفيذ مقررات وتوصيات المؤتمرات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة والبيئة والتنمية، حققت البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إنجازات متعددة ولكن متباينة من حيث تأكيد ودعم حقوق المرأة والنهوض بمستوى تعليمها وتعزيز مشاركتها في المجالات الاقتصادية والسياسية. إلا أن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي تتعرض لها المرأة أدت إلى عدم مشاركتها على نحو مؤثر في إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة، خاصة في المناطق الريفية. لذا، فإن هذه الدراسة تجري تقييماً لأوضاع المرأة الريفية في بلدان الإسكوا لعام 2005 وعلاقتها بإدارة الموارد المائية وترشيد استهلاك الطاقة وحماية البيئة، وذلك بغية تحديد العوامل التي تعوق مشاركتها في هذه الميادين، واقتراح سبل للتغلب على المعوقات، بحيث يمكن تعزيز المشاركة الفاعلة للمرأة الريفية في تحقيق التنمية.

وبغية بلورة رؤية تحليلية حول القضايا التي تتناولها الدراسة، جرى استعراض تطور كل من المنظورين الدولي والإقليمي لدور المرأة في التنمية، مع التركيز على علاقة المرأة بإدارة الموارد الطبيعية، خاصة موارد المياه والطاقة وما يرتبط بها من تأثيرات على البيئة؛ وتقييم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية في البلدان الأعضاء في الإسكوا وارتباطها بإمكانات تحقيق التنمية الريفية المستدامة؛ وتقييم الوضع الحالي لموارد المياه والطاقة في المناطق الريفية من حيث توفرها والوسائل المتاحة لاستخدامها والمشاكل البيئية المرتبطة بكل منها. واقترحت الدراسة حزمة من السياسات والبرامج لدعم مشاركة المرأة الريفية في إدارة الموارد المائية وترشيد استهلاك الطاقة وحماية البيئة باعتبارها عناصر أساسية لازمة لتحقيق التنمية الريفية المستدامة.

ولفتت الدراسة إلى أن عدد سكان المناطق الريفية في بلدان الإسكوا وصل في عام 2005 إلى ما يزيد عن 84.4 مليون نسمة، منهم ما يربو على 44 مليون امرأة لا تتوفر لهن فرص مناسبة للتعليم والعمل، حيث وصل معدل الأمية بين النساء في عام 2005 إلى 30.5 في المائة، في حين أن معدل الأمية بين الرجال بلغ 17.1 في المائة. وهؤلاء السكان يعانون بدرجات متفاوتة من ندرة الموارد المائية وخدمات الطاقة الحديثة، مما يؤدي إلى القصور في توفير مياه الشرب الآمنة ووسائل الصرف الصحي الملائمة والخدمات الصحية المنظمة. وأشارت الدراسة إلى تباين في أوضاع المرأة بين دول المنطقة، وإن كانت هذه الأوضاع ترتبط في الغالب بمعدلات الفقر المرتفعة في الريف وسيطرة المجتمع الذكوري وتحميل المرأة أعباء متزايدة سواء في الأعمال المنزلية أو الزراعية. كما أن نزوح نسب كبيرة من الرجال إلى المدن أو إلى دول أخرى قد أجبر النساء على تبني أدوار إضافية والفتيات على ترك التعليم في مراحل مبكرة.

وأوضحت الدراسة أن مشاركة المرأة الريفية في إدارة الموارد الطبيعية تنسم حالياً بالآتي:

1- تتحمل المرأة العبء الأكبر في توفير الموارد المائية والطاقة اللازمة للمنزل أو المزرعة، مما يستغرق وقتاً طويلاً ويؤدي إلى حرمانها من ممارسة أنشطة إنتاجية أخرى.

2- تأتي مشاركة المرأة على مستوى الاستخدام النهائي للموارد الطبيعية وليس على مستوى التخطيط أو اتخاذ القرار.

3- يؤدي عدم المساواة في المشاركة إلى تدني كفاءة استخدام الموارد المائية وتدهور نوعيتها وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة البدائية التي تسبب تلوث الهواء وتضر بصحة المرأة والأسرة معاً.

4- لا يتاح للمرأة الريفية الاستفادة من حملات التوعية أو المشاركة في المجالس المحلية والأنشطة الداعمة لدورها.

وأكدت الدراسة أن للمرأة دوراً هاماً على المستويين الفردي والجماعي في الحفاظ على الموارد الطبيعية، خاصة المائية، وحمايتها من التلوث؛ والتخفيف من نتائج الكوارث البيئية المتعلقة بموارد المياه، مثل الفيضانات والجفاف؛ وحماية الأراضي ومكافحة التصحر من خلال إعادة التشجير وصيانة النظم البيئية الحرجية وتجميع مياه المطر؛ وترشيد استهلاك الوقود مما يسهم في الحفاظ على الغطاء النباتي والحد من الآثار البيئية المترتبة على حرق الوقود؛ وحماية التنوع البيولوجي من خلال تزويد الباحثين خصوصاً والمجتمع عموماً بالخبرة المحلية بشأن التأقلم مع البيئة والنباتات الطبيعية وتنمية الحدائق المنزلية وتعزيز التنوع الزراعي اللازم لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء والحفاظ على الثروة الحيوانية. وعرضت الدراسة نماذج ناجحة استندت إليها بعض بلدان المنطقة من أجل تعزيز دور المرأة الريفية في إدارة الموارد المائية في المناطق الريفية، ونماذج لتقنيات الطاقة المتجددة، الصديقة للبيئة، والمناسبة للاستخدام في المناطق الريفية.

وحددت الدراسة المعوقات التي تحول دون تفعيل دور المرأة في إدارة الموارد المائية وترشيد استهلاك الطاقة وحماية البيئة، والتي يمكن إيجازها بالآتي:

1- الأعراف والتقاليد السائدة في المجتمعات الريفية والتي تفرض سيطرة الرجل على اتخاذ القرار في قضايا المجتمع، دون مشاركة فاعلة للمرأة، وذلك في ظل عدم إدراج قضايا النوع الاجتماعي في الترتيبات المؤسسية والسياسات العامة على المستويين المحلي والوطني.

2- انخفاض مستوى تعليم المرأة الريفية وعدم توفر المعلومات وبرامج التوعية والتدريب الموجهة إليها حول الطرق المناسبة لإدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة وحرمانها من اكتساب المهارات المهنية والعلمية ذات الصلة.

3- غياب الدراسات التي تقيم مستوى الجهد الذي تبذله المرأة الريفية والوقت الذي تصرفه في إدارة موارد المياه والطاقة، سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع، وعدم توفر بيانات حول الآثار البيئية والصحية المترتبة على المرأة والرجل والمجتمع ككل نتيجة الوضع الحالي لموارد المياه والطاقة ووسائل الصرف الصحي.

4- ارتفاع تكاليف مد شبكات المياه والكهرباء وأنظمة الصرف الصحي السليم إلى المناطق الريفية، وإحجام القطاع الخاص عن تمويل مبادرات تصب في هذا الإطار من دون مساندة حكومية.

واقترحت الدراسة حزمة من السبل التي تساعد في مجملها على تفعيل دور المرأة في إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة، وتهيئة الظروف التي يمكن فيها للرجل والمرأة العمل معاً لتحقيق أهداف التنمية الريفية المستدامة. وهذه الحزمة من السبل تتضمن ما يلي:

1- إدراج قضايا النوع الاجتماعي ضمن السياسات والاستراتيجيات العامة لإدارة الموارد الطبيعية على المستويين المحلي والوطني، وإشراك المرأة في وضع هذه السياسات والاستراتيجيات، إلى جانب تنفيذ برامج توعية موجهة إلى المعنيين بشؤون التنمية وموارد المياه والطاقة بشأن أهمية مراعاة النوع الاجتماعي ولا سيما في الخطط المتعلقة بالمناطق الريفية.

2- تكثيف حملات التوعية على المستوى المحلي في المناطق الريفية للمساعدة في تخطي المفاهيم والعادات والتقاليد التي تحد من دور المرأة في التنمية بشكل عام، وتشجيع مشاركة المرأة في المجالس المحلية وانضمامها إلى جمعيات مستهلكي المياه والطاقة وجمعيات الحفاظ على البيئة، مما يعزز دورها ويدعم مشاركتها إلى جانب الرجل في إدارة الموارد المائية وترشيد استهلاك الطاقة وحماية البيئة في المناطق الريفية.

3- تعزيز برامج التثقيف الصحي والتوعية البيئية والبرامج التدريبية الهادفة إلى مساعدة المرأة الريفية على التعرف على أفضل تقنيات وأساليب إدارة موارد المياه والطاقة وترشيد استهلاكها والتخلص من المخلفات بطريقة آمنة حماية للبيئة.

إن الجهات المختصة المحلية والوطنية في البلدان الأعضاء في الإسكوا مدعوة إلى النظر في تطبيق المقترحات التي خلصت إليها الدراسة من أجل تعزيز دور المرأة في التنمية الريفية بصفة عامة، ودعم المشاركة بين المرأة والرجل في إدارة الموارد المائية وترشيد استهلاك الطاقة وحماية البيئة بصفة خاصة، بغية تحسين الظروف المعيشية وتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الريفية.

مقدمة

منذ إعلان الأمم المتحدة السنة الدولية للمرأة في عام 1975، وما تلاه من إعلان الفترة 1976-1985 عقد الأمم المتحدة للمرأة، ومن ثم المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة التي توالى في التسعينيات من القرن الماضي، أولى المجتمع الدولي اهتماماً كبيراً لتظهير العلاقة بين المرأة والتنمية والبيئة، واتخاذ التدابير اللازمة لدعم وتفعيل دور المرأة في عملية التنمية. وقد تُرجم ذلك في تشجيع مشاركة المرأة بشكل تدريجي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بدءاً بالنطاق المحلي مروراً بالمستوى الوطني وصولاً إلى المشاركة في صنع القرار العالمي. فبرز دور المرأة في العالم كعنصر أساسي في حركة التنمية وقوة ضاغطة يمكن أن تصنع التغيير في مسيرة هذه الحركة وتوجهاتها. وأنشئت منظمات كرست جهودها لتعزيز دور المرأة في كل ما يتعلق بالبيئة والتنمية، ومنها المنظمة النسائية للبيئة والتنمية⁽¹⁾.

وعلى صعيد منطقة غربي آسيا، حققت البلدان الأعضاء في الإسكوا إنجازات متعددة لكن متباينة في أعمال حقوق المرأة وتحسين مستوى تعليمها وتعزيز مشاركتها في المجالات الاقتصادية والسياسية. إلا أن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي تتعرض لها المرأة في بعض بلدان المنطقة تحول دون مشاركتها في إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة، خاصة في المناطق الريفية التي يستلزم تحقيق تنميتها المستدامة توفير إمدادات وخدمات الطاقة الحديثة، وموارد المياه النقية لكافة الأنشطة المنزلية والإنتاجية، وخدمات الصرف الصحي السليم. ولما كانت المرأة الريفية هي المستخدم الأول لهذه الموارد على نطاق المنزل والمزرعة، وهي التي توجه النشء وتمارس العادات البيئية الشائعة سواء السليمة منها أو غير السليمة، فإن الأمر يقتضي تمكينها من المشاركة الفاعلة في إدارة الموارد المائية والحفاظ على البيئة.

وبناء على ما تقدم، فإن هذه الدراسة تهدف إلى عرض الأوضاع الحالية للمرأة الريفية وعلاقتها بإدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة والمعوقات التي تعطل تفعيل دورها، بغية بلورة رؤية للإجراءات والسبل الكفيلة بتمكين المرأة وتعزيز دورها في هذا المجال انسجاماً مع التوجهات الدولية والإقليمية. وتتضمن الدراسة خمسة فصول موزعة كالآتي:

يوجز الفصل الأول تطور المنظورين الدولي والإقليمي لدور المرأة في التنمية، وعلاقة المرأة بإدارة الموارد الطبيعية، خاصة موارد المياه والطاقة وما يرتبط بها من تأثيرات على البيئة، وذلك من خلال ما ورد عن حقوق المرأة ودورها في هذا المجال ضمن برامج العمل الصادرة عن المؤتمرات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بقضايا المرأة والتنمية والبيئة، والمبادرات العربية ذات العلاقة. ويتضمن هذا الفصل استعراضاً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية في البلدان الأعضاء في الإسكوا وارتباطها بإمكانات تحقيق التنمية الريفية المستدامة.

ويسلط الفصل الثاني الضوء على مشكلة ندرة الموارد المائية في منطقة الإسكوا، وتأثير الطلب المتزايد على المياه في القطاعات المختلفة على إمكانات تزويد المناطق الريفية باحتياجاتها من المياه اللازمة لتحقيق التنمية الريفية. ويتناول هذا الفصل الدور الذي تقوم به المرأة في إدارة الموارد المائية والحفاظ

(1) أصدرت المنظمة النسائية للبيئة والتنمية (WEDO) دراسة بعنوان "نفاذ المرأة إلى الموارد الطبيعية والأهداف الإنمائية للألفية" في عام 2003، وهي متاحة على الموقع: www.wedo.org.

عليها والمعوقات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية التي تعترض قيامها بهذا الدور، كما يستعرض بعض المبادرات التي تم تنفيذها في عدد من البلدان الأعضاء في الإسكوا لتعزيز دور المرأة في إدارة الموارد المائية.

ويتناول الفصل الثالث دور الطاقة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهمية توفير إمدادات الطاقة لتحقيق التنمية في المناطق الريفية، خاصة في مجالات التعليم والصحة والأنشطة المنزلية والإنتاجية، مما ينعكس ظروفاً معيشية أفضل للمرأة والرجل على السواء. ويوضح هذا الفصل الدور الذي يمكن أن تقوم به المرأة في ترشيد استهلاك الطاقة، والمعوقات التي تواجه تعزيز هذا الدور وسبل التغلب عليها، كما يعرض نماذج لتقنيات الطاقة المتجددة الموجهة للاستخدامات الريفية والتي تسهم في تلبية احتياجات التنمية في المناطق الريفية.

أما الفصل الرابع فيعرض تطور المنظور العام لعلاقة المرأة بالبيئة ودورها في إدارة الموارد الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي ومعالجة النفايات والحد من التلوث الناتج عن الأنشطة المرتبطة باستخدام الموارد الطبيعية المختلفة، والمعوقات التي تعترض تفعيل دور المرأة في حماية البيئة وسبل تذليلها.

ويضع الفصل الخامس عدداً من المقترحات بشأن السبل الأساسية والمتكاملة لتعزيز دور المرأة في إدارة الموارد المائية وترشيد استهلاك الطاقة وحماية البيئة.

أولاً- دور المرأة في التنمية وعلاقتها بإدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة

ألف- تطور المنظورين الدولي والإقليمي لدور المرأة في التنمية

في إطار جهود المجتمع الدولي لتحقيق التنمية المستدامة للشعوب كافة، والتغلب على التحديات المحلية والعالمية التي تواجه ذلك، برز حق المرأة في المشاركة الفعالة في تحقيق التنمية كأحد العناصر الهامة لنجاح هذه الجهود. ويعرض هذا الفصل تطور الجهود المبذولة دولياً وإقليمياً لتفعيل دور المرأة في تحقيق التنمية، من خلال ما صدر عن المؤتمرات والاتفاقيات الدولية من برامج عمل وتوصيات بشأن علاقة المرأة بالموارد الطبيعية والتنمية المستدامة.

1- المنظور الدولي

(أ) التطور التاريخي

عقدت الأمم المتحدة أول مؤتمر بشأن المرأة في مدينة مكسيكو في عام 1975 وصدر عنه إعلان الفترة 1976-1985 عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام، الذي أكد على دور المرأة الفاعل في التنمية داخل المنزل وفي المجتمع. وشددت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 على أن القضاء على التمييز، أو تحقيق المساواة، ليس فقط من حق المرأة بل هو شرط مسبق لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة⁽²⁾. وحث المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة الذي عقد في نيروبي في عام 1985 على الاعتراف بدور المرأة في حماية البيئة وأوصى باعتماد وتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة⁽³⁾. وصدر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي يُعرف أيضاً بمؤتمر قمة الأرض والذي عقد في ريو دي جانيرو في عام 1992 جدول أعمال القرن 21 الذي خصص الفصل 24 للدور العالمي للمرأة في تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة، والعلاقة الوثيقة للمرأة بالتنمية والبيئة وضرورة إشراكها الكامل في تحقيق التنمية المستدامة⁽⁴⁾. وقد اعتمد مؤتمر قمة الأرض أيضاً، إلى جانب جدول أعمال القرن 21، اتفاقية التنوع البيولوجي⁽⁵⁾ التي أكدت دور المرأة الحيوي في صيانة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للاستمرار، والحاجة إلى مشاركة المرأة على الوجه الأكمل في تقرير سياسات التنوع البيولوجي وتنفيذها على كافة المستويات، مما يكفل تحقيق التنمية المستدامة. أما المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين في عام 1995، فصدر عنه إعلان ومنهاج عمل بيجين اللذان يجسدان التزاماً دولياً جديداً ببلوغ أهداف المساواة والتنمية والسلام لجميع النساء

(2) يمكن الاطلاع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومعلومات أخرى بشأنها، من خلال العنوان التالي:

www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/cedaw.htm

(3) يمكن الاطلاع على استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة ومعلومات أخرى بشأنها، من خلال العنوان التالي:

www.un.org/womenwatch/confer/nfls

(4) يمكن الاطلاع على جدول أعمال القرن 21 من خلال العنوان التالي: www.un.org/esa/sustdev/documents/agenda21/english/agenda21toc.htm.

(5) يمكن الاطلاع على اتفاقية التنوع البيولوجي من خلال العنوان التالي: <http://www.biodiv.org/convention/default.shtml>

في كل مكان⁽⁶⁾. وفي عام 2000 اعتمدت الجمعية العامة إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي تضمن الأهداف الإنمائية للألفية ومنها الهدف الثالث الذي نص على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما وسيلتين فعاليتين لمكافحة الفقر وحفز التنمية المستدامة⁽⁷⁾. وأكدت على تلك المبادئ أيضاً خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعروفة بخطة جوهانسبرغ للتنفيذ⁽⁸⁾ التي صدرت عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ في عام 2002.

وفي مجال إدارة الموارد المائية، أكد كل من العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والصرف الصحي 1981-1990 والمؤتمر الدولي المعني بالمياه والبيئة الذي عقد في دبلن في عام 1992 دور المرأة في إدارة الموارد المائية وتحقيق التنمية، حيث نص المبدأ 3 من بيان دبلن بشأن المياه والتنمية المستدامة⁽⁹⁾ على أن المرأة تؤدي دوراً رئيسياً في توفير المياه وإدارتها وحمايتها، وأن قبول هذا المبدأ وتنفيذه يتطلب وضع سياسات إيجابية لمواجهة الاحتياجات الخاصة بالمرأة وتمكينها من المشاركة على جميع المستويات في برامج الموارد المائية، بما في ذلك اتخاذ القرارات وتنفيذها بالطرق التي تشارك هي في تحديدها. كذلك أكدت المؤتمرات الدولية المعنية بالمياه التي عقدت خلال الفترة 2000-2003 أن المياه تشكل قوة دفع للتنمية المستدامة، بما في ذلك التكامل البيئي والحد من الفقر، ودعت إلى التشديد على أهمية دور المرأة والعمل على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وإدراج اعتبارات النوع الاجتماعي في السياسات المائية عند تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

(ب) المرأة في إطار منهاج عمل بيجين

تضمن الفصل الرابع من منهاج عمل بيجين الأهداف والإجراءات الاستراتيجية، ومنها تلك المتعلقة بالمرأة والبيئة والتي تؤكد أن للمرأة دوراً أساسياً تضطلع به في إيجاد أنماط للاستهلاك والإنتاج ونُهُج مستدامة وسليمة بيئياً لإدارة الموارد الطبيعية⁽¹⁰⁾. كما شدد منهاج عمل بيجين على ضرورة إيجاد فرص لزيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية وتطوير إمكاناتها. ولما كان عدم توفر موارد الطاقة والمياه يسبب أعباء إضافية للمرأة تدفعها إلى ترك الأنشطة المدرة للدخل بينما يزداد عملها غير مدفوع الأجر، مما يحد من فرص تحسين أوضاعها، فقد أكد منهاج عمل بيجين على أهمية ما يلي:

(1) تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتوفير فرص متساوية للمرأة في الحصول على تقنيات الطاقة المستدامة وبكلفة مناسبة؛

(6) يمكن الاطلاع على منهاج عمل بيجين ووثائق أخرى متعلقة بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، من خلال العنوان التالي: www.un.org/womenwatch/daw/beijing/platform.

(7) إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، متاح على الموقع: www.un.org/millennium/summit.

(8) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس-4 أيلول/سبتمبر 2002، الفصل الأول، القرار 2، المرفق. متاح على موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: www.undp.org.

(9) يمكن الاطلاع على مبادئ بيان دبلن من خلال العنوان التالي على موقع الشراكة العالمية للمياه: <http://www.gwpforum.org/servlet/PSP?iNodeID=1345>.

(10) الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، 1995، A/CONF.177/20، الفصل الرابع/كاف: المرأة والبيئة، الفقرة 246. متاح أيضاً على الموقع: www.un.org/womenwatch/confer/beijing/reports.

- (2) تعزيز الدور الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في تطوير أساليب إنتاج الطاقة واستهلاكها، خاصة في القطاع المنزلي، وضرورة إيجاد برامج التدريب اللازمة لرفع قدراتها في هذا المجال؛
- (3) تحسين معارف المرأة، لا سيما المرأة الريفية، وتكثيف الأبحاث حول دورها وثقافتها وخبراتها في مجالات الري وإدارة المياه المستعملة والصحة؛
- (4) دعم مشاركة المرأة على جميع المستويات في وضع السياسات وصنع القرار بشأن إدارة الموارد الطبيعية، خاصة الموارد المائية.

(ج) المرأة في إطار جدول أعمال القرن 21 وخطة تنفيذ جوهانسبرغ

خصص جدول أعمال القرن 21، في باب تعزيز دور الفئات الرئيسية، فصلاً للدور العالمي للمرأة في تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة تضمن أهدافاً من بينها زيادة عدد النساء بين صانعي القرار في ميداني البيئة والتنمية، وإنشاء آليات مراقبة لكفالة إسهام المرأة في وضع السياسات والبرامج المتعلقة بالبيئة والتنمية وتنفيذها والانتفاع منها، ووضع سياسات حكومية واضحة لتحقيق المساواة في جميع جوانب المجتمع وتنفيذها، بما في ذلك محو الأمية، وضمان التعليم، والتدريب، والتغذية، والصحة للمرأة، وتسهيل حصولها على المياه النقية وإمدادات الطاقة والخدمات الصحية الكافية، ودعم مساهمتها في صنع القرار. وتضمن جدول أعمال القرن 21 في إطار الفصول 3: مكافحة الفقر، و4: تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، و7: التجمعات البشرية، أهدافاً وأنشطة ترتبط بتوفير ظروف معيشية مستدامة للمرأة والرجل، خاصة في المناطق الريفية والفقيرة. ومن أهم التوصيات المتصلة بالموارد الطبيعية وقضايا المساواة بين الرجل والمرأة والواردة في تلك الفصول، والتي أكدت عليها أيضاً خطة جوهانسبرغ للتنفيذ في فصولها الثاني والثالث والرابع والسادس، ما يلي:

- (1) الإدارة المستدامة للموارد المتاحة، وتوفير فرص العمل والظروف الصحية والتعليمية الملائمة، لتعزيز النمو الاقتصادي للمناطق الريفية والفقيرة، وذلك بتوفير مصادر المياه والطاقة بشكل كافٍ ومنتظم، مع مراعاة العدالة في توزيعها على الفئات المختلفة؛
- (2) تنمية مفاهيم الاستهلاك السليم، وتغيير توجهات الأسر والأفراد للعمل على استغلال الموارد المتاحة بأفضل صورة ممكنة، وهو الدور الذي تضطلع به المرأة في الأسرة؛
- (3) تزويد مواقع التجمعات البشرية بالمرافق الأساسية، خاصة مرافق الطاقة والمياه والصرف الصحي، بحلول عام 2025، مع اهتمام خاص باحتياجات المرأة؛
- (4) وضع السياسات اللازمة للحد من الاعتماد على المصادر غير التجارية للطاقة والتوجه إلى اعتماد المصادر التقليدية والمتجددة للطاقة، على أن يكون هذا الخليط مناسب الكلفة ومقبولاً بيئياً؛
- (5) دعم القدرات المحلية اللازمة لتوفير خدمات الطاقة في المناطق الريفية، وذلك بتنظيم برامج تدريب للنساء والرجال على التقنيات الجديدة، وإيجاد وسائل تمويل مناسبة.

(د) المرأة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية

تضمنت الأهداف الإنمائية للألفية هدفين يتعلقان على نحو مباشر بالمرأة وهما الهدف 3: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والهدف 5: تحسين الصحة النفسية، وأهدافاً أخرى عامة ولكنها تشمل المرأة على نحو غير مباشر، ومنها الهدف 1: القضاء على الفقر المدقع والجوع، والهدف 2: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، والهدف 6: مكافحة الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض، والهدف 7: كفاءة الاستدامة البيئية. واحتوى كل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية على غايات محددة اتفق المجتمع الدولي على ضرورة تحقيقها بحلول عام 2015. ومن أجل تحقيق تلك الغايات وجب العمل على ما يلي:

- (1) توفير البنية الأساسية اللازمة لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة مع مراعاة احتياجات المرأة في القضايا ذات الصلة؛
- (2) إيجاد فرص عمل للشباب والنساء في المناطق الفقيرة؛
- (3) تحقيق المساواة في الخدمات المقدمة إلى المرأة والرجل والمساواة للإناث والذكور في جميع مراحل التعليم؛
- (4) تحقيق الاستدامة البيئية وخاصة تأمين مياه آمنة للشرب ووسائل صرف صحي ملائمة للفقراء والحد من تدهور الأراضي.

2- المنظور الإقليمي

منذ انعقاد مؤتمر بيجين في عام 1995، تطور قبول البلدان الأعضاء في الإسكوا للمعايير الدولية الصادرة عن المؤتمرات الدولية بشأن حقوق المرأة. ويعود هذا التطور، إلى حد كبير، إلى حملات جمعيات حقوق المرأة في المنطقة وأنشطة منظمات الأمم المتحدة والمنظمات العربية العاملة في هذا المجال. وقد تضمنت الإجراءات التي اتخذت ما يلي:

(أ) حتى شباط/فبراير 2006 كان قد وقع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 11 بلداً في منطقة الإسكوا، ستة منهم خلال العقد الماضي. وكان آخر الموقعين سلطنة عمان في عام 2006. وقد امتنع عن التوقيع كل من قطر وفلسطين⁽¹¹⁾؛

(ب) وقعت جميع البلدان الأعضاء في الإسكوا، باستثناء العراق، على اتفاقية التنوع البيولوجي؛

(ج) على المستوى العربي، وفي إطار تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لعام 1994، عقدت اجتماعات محلية وإقليمية ودون إقليمية خلال العقد الماضي، أسفرت عن وضع برنامج العمل الإقليمي

(11) يمكن الاطلاع على الدول الموقعة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومعلومات أخرى بشأنها، من خلال العنوان التالي: <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/cedaw.htm>

للفترة 2003-2008⁽¹²⁾ وإطلاق مبادرة أبو ظبي لتنفيذ النشاطات ذات الأولوية لهذا البرنامج، والتي من بين أهدافها تعزيز المشاركة الفعالة للشباب والنساء والمجموعات الناشطة في المجتمع المدني في مكافحة التصحر وتردي الأراضي من خلال مشروعات ميدانية نموذجية⁽¹³⁾؛

(د) على مستوى منطقة الإسكوا ومتابعة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وتنفيذ منهاج عمل بيجين، نظمت الإسكوا اجتماعات وأصدرت تقارير إقليمية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ المعاهدات الدولية بشأن المرأة وتحقيق المساواة. وقد نتج عن هذا النشاط الإعلان عام 1994 عن خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام 2005⁽¹⁴⁾. وفي الإطار ذاته، نظمت الإسكوا المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام في عام 2004 من أجل استعراض الإنجازات الرئيسية في مجال تعزيز المساواة وتمكين المرأة وتقييم الترتيبات المؤسسية المنفذة خلال العقد الماضي، وصدر عنه إعلان بيروت للمرأة العربية عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام⁽¹⁵⁾.

باء - أوضاع المرأة الريفية في منطقة الإسكوا ودورها في التنمية

يختلف مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومقومات تحقيقها بين بلدان منطقة الإسكوا وفقاً لطبيعة المناطق الريفية ومستوى تطورها في كل بلد، خاصة فيما يتعلق بعدد السكان والموارد الطبيعية المتوفرة وطبيعة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها السكان، ومدى مساهمة هذه العناصر في توفير مقومات الاستقرار أو توليد دوافع الهجرة إلى المناطق الحضرية داخل البلد أو إلى بلدان مجاورة. وينعكس ذلك، بطبيعة الحال، على أوضاع المرأة في المناطق الريفية من حيث الأنشطة التي تمارسها ومستوى الخدمات التي تتوفر لها، خاصة إمدادات الموارد الطبيعية وخدمات التعليم والصحة. لذا، يعرض هذا الجزء أوضاع المرأة الريفية في بلدان الإسكوا والدور الذي تضطلع به في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية.

1 - أوضاع المرأة الريفية في منطقة الإسكوا

يوضح الجدول 1 توزيع السكان في منطقة الإسكوا بين الريف والحضر لعام 2005، حيث كان حوالي 44.78 في المائة من سكان هذه البلدان البالغ إجمالي عددهم حوالي 84.46 مليون نسمة يعيشون في مناطق ريفية، إلا أن نسبة سكان المناطق الريفية تراوحت بين 1.7 في المائة في دولة الكويت و72.7 في المائة في الجمهورية اليمنية في عام 2005. وبينما سجل عدد سكان الريف في بلدان المنطقة زيادة في كل من سلطنة عمان وجمهورية العراق بمعدلات تتراوح بين 1.1 و3.3 في المائة سنوياً في الفترة 2000-2005، شهد هذا العدد تناقصاً في مملكة البحرين بمعدل 7.1 في المائة. وفيما يتعلق بمستوى الدخل، فإن نسبة متفاوتة من السكان في المنطقة، باستثناء بلدان الخليج، تعاني من الفقر، حيث إن نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر

(12) يمكن الاطلاع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وبرنامج العمل الإقليمي للفترة 2003-2008، من خلال موقع الاتفاقية: www.unccd.int.

(13) يمكن الاطلاع على مبادرة أبو ظبي لتنفيذ النشاطات ذات الأولوية لبرنامج العمل الإقليمي 2003-2008، من خلال العنوان التالي: <http://www.unccd.int/regional/asia/meetings/regional/2ndAsianMinisterialConf/initiative-ara.pdf>.

(14) الإسكوا، 1995، خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام 2005، E/ESCWA/SD/1994/9.

(15) الإسكوا، تقرير المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام، 8-10 تموز/يوليو 2004، E/ESCWA/WOM/2004/IG.1/6.

المقدر بـ 2 دولار في اليوم في سبعة من البلدان الأعضاء في الإسكوا تتراوح بين 7.0 في المائة في المملكة الأردنية الهاشمية و45.2 في المائة في الجمهورية اليمنية، بينما تتراوح نسبة من يعيشون تحت خط الفقر المقدر بدولار واحد في اليوم بين 2.0 في المائة في الأردن و15.7 في المائة في اليمن⁽¹⁶⁾، ومعظمهم يعيش في المناطق الريفية.

وتصل نسبة النساء من سكان المنطقة إلى ما يربو على 52 بالمائة، ويبلغ عدد اللواتي يعشن في المناطق الريفية أكثر من 43.9 مليون امرأة. وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تُعنى برصد وتقييم أوضاع المرأة بصورة عامة، إلا أنه لا تتوفر بيانات إحصائية بشأن أوضاع المرأة الريفية تحديداً، بل معلومات توصيفية تفيد أن أوضاع المرأة غالباً ما تحول دون مشاركتها الفاعلة في المجتمع، وأن دورها مهمش في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية، خاصة في المناطق الريفية، بينما تقع على عاتقها مسئولية توفير مقومات الخدمات المنزلية، بما فيها موارد المياه والطاقة. وفيما يلي استعراض لأوضاع المرأة بصفة عامة والمرأة الريفية تحديداً من حيث فرص التعليم والعمل وتوفر مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي والخدمات الصحية، علماً بأن ما يتوفر للمرأة في المناطق الريفية في هذه المجالات يقل في معظم الحالات عما يتوفر للمرأة في المناطق الحضرية.

الجدول 1- سكان الريف والحضر في منطقة الإسكوا لعام 2005

البلد	عدد السكان (الف نسمة)			معدل النمو السنوي لسكان الريف 2000-2005
	الحضر	الريف	الإجمالي	
المملكة الأردنية الهاشمية	4 563	981	5 544	0.8
دولة الإمارات العربية المتحدة	3 148	956	4 104	7.1
مملكة البحرين	700	25	725	7.1-
الجمهورية العربية السورية	9 560	9 334	18 894	2.3
جمهورية العراق	18 729	9 267	27 996	3.3
سلطنة عمان	1 793	714	2 507	1.1
فلسطين	2 694	1 068	3 762	3.1
دولة قطر	759	37	796	3.9
دولة الكويت	2 654	46	2 700	2.7
الجمهورية اللبنانية	3 474	537	4 011	0.1
جمهورية مصر العربية	31 180	41 670	72 850	1.8
المملكة العربية السعودية	19 126	4 486	23 612	1.5
الجمهورية اليمنية	5 759	15 337	21 096	2.6
إجمالي بلدان الإسكوا	104 138	84 459	188 597	44.78

المصادر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان: *World Population and Urban and Rural Areas 2005 Prospects: The 2006 Revision*.

(أ) فرص التعليم

(16) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، تقرير التنمية البشرية لعام 2006، مؤشرات التنمية البشرية، الجدول 3: الفقر البشري وفقر الدخل في البلدان النامية. متاح على العنوان التالي: http://hdr.undp.org/hdr2006/pdfs/report/arabic/2455_281_392-2.pdf.

على الرغم مما حققته البلدان الأعضاء في الإسكوا في مجال تخفيض معدل الأمية خلال العقدين الماضيين، إلا أن هذا المعدل كان لا يزال يبلغ 36 في المائة للبالغين في عام 2005، مقارنة بـ 23.6 في المائة للشباب بين 15 و24 سنة. وفي حين أن متوسط نسبة الأمية لدى الشباب يبلغ 17.1 في المائة للذكور فإنه يرتفع إلى 30.5 في المائة للإناث. وقد بلغت نسبة أمية الفتيات 42.1 في المائة في الجمهورية اليمنية و32.1 في المائة في جمهورية مصر العربية في عام 2005، بينما لم تتعد نسبة أمية الشبان 13.5 و21.2 في المائة في هذين البلدين على التوالي. وتسجل في المملكة الأردنية الهاشمية أدنى نسبة لأمية الفتيات تصل إلى 0.2 في المائة فقط، تليها مملكة البحرين 0.7 في المائة وسلطنة عُمان 0.9 في المائة⁽¹⁷⁾.

(ب) فرص العمل

فاق العرض من الأيدي العاملة النسائية المؤهلة ضعف الطلب عليها خلال التسعينيات. إلا أن نسبة النساء في مجموع القوى العاملة قد شهدت زيادة معتدلة في معظم البلدان بين عامي 1999 و2003 حيث ارتفعت من 32.1 إلى 34.5 في المائة في مملكة البحرين ومن 25.8 إلى 28.1 في المائة في المملكة الأردنية الهاشمية ووصلت إلى أقصى نسبة 42.6 في المائة في جمهورية مصر العربية وإلى أدنى مستوى 9.6 في المائة في فلسطين⁽¹⁸⁾. وترتفع نسبة الأيدي العاملة النسائية العربية عادة في مهن مثل التعليم والأعمال المكتبية، وتنخفض في المناصب الإدارية والقيادية. ويضم قطاع الخدمات ما يزيد على 70 في المائة من القوى العاملة النسائية، ويعمل حوالي 20 في المائة منها في القطاع الزراعي بينما تعمل الباقيات في الصناعة. وتمارس المرأة، الحضرية والريفية على حد سواء، كثيراً من الأنشطة المنزلية غير مدفوعة الأجر، كما تمارس المرأة الريفية أنشطة إنتاجية في المزرعة وفي التصنيع الزراعي. ويظهر ذلك في أن معدل النشاط الاقتصادي للمرأة في البلدان الأعضاء في الإسكوا الأقل نمواً، حيث تشكل الزراعة قطاعاً هاماً، هو من أعلى المعدلات. وقد لا يدل ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي للمرأة على درجة أعلى من التمكين الاقتصادي، بل على أن الأسرة أشد فقراً أو بحاجة إلى دخلين، دون تمكين المرأة من حرية التصرف في دخلها. وتسجل أدنى معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة في البلدان النفطية حيث لا تعتبر الأنشطة الصناعية القائمة على النفط عملاً ملائماً للمرأة⁽¹⁹⁾.

(ج) مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي

بلغت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة 100 في المائة في عام 2004 في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، ودولة قطر، والجمهورية اللبنانية، بينما انخفضت هذه النسبة إلى 67 في المائة في الجمهورية اليمنية. وتكون المعاناة من جراء عدم توفر مياه الشرب الآمنة أشد لدى سكان المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية. أما نسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي ملائم في

(17) الإسكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد السادس والعشرون، 2006، الجدولان II-1 و II-2. متاحة على موقع الإسكوا الإلكتروني: www.escwa.org.lb.

(18) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، تقرير التنمية البشرية لعام 2001، مؤشرات التنمية البشرية، الجدول 24: اللامساواة الجنوسية في النشاطات الاقتصادية. متاح على العنوان التالي: <http://hdr.undp.org/reports/global/2001/en>؛ وتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005، الجدول 22، اللامساواة الجنوسية في النشاطات الاقتصادية. متاح على العنوان التالي: http://hdr.undp.org/reports/global/2005/Arabic/pdf/hdr05_ar_HDI.pdf.

(19) الإسكوا، موقع المرأة العربية في عملية التنمية: تحليل إحصائي على أساس النوع الاجتماعي، 2004، E/ESCWA/SDD/2004/Booklet.1.

المناطق الريفية فبلغت 100 في المائة في دولة قطر في عام 2004، بينما بلغت 79 في المائة في جمهورية العراق و73 في المائة في فلسطين و70 في المائة في جمهورية مصر العربية. أما في اليمن فوصلت إلى 43 في المائة فقط⁽²⁰⁾.

(د) الخدمات الصحية

ارتفع مستوى الخدمات الصحية خلال العقد الماضي حتى في المناطق الريفية، إلا أن بعض المناطق النائية التي لا تصلها خدمات الطاقة بصورة منتظمة ما زالت تعاني من نقص شديد في الخدمات الصحية. كما أن استخدام موارد الطاقة غير التجارية للوقود يتسبب في مشاكل صحية عديدة تعاني منها خاصة النساء والأطفال، ومنها الأمراض الصدرية وأمراض الرمد والعظام، ومشاكل الولادة ووفيات الأطفال وغيرها.

2- دور المرأة الريفية في التنمية

على الرغم من عدم توفر المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية في المناطق الريفية، تتحمل المرأة الريفية بشكل عام أعباء متعددة في إنجاز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لعملية التنمية، مع العلم أن اتخاذ القرارات ذات العلاقة يظل في معظم الأحيان حكراً على الرجل بسبب العادات والتقاليد السائدة التي تحول أيضاً دون حصول المرأة على عائد مادي لما تبذله من جهد.

ولا تقتصر الأنشطة الاقتصادية للمرأة الريفية على القطاع المنزلي بل تمتد إلى القطاع الزراعي في حالات عدة حيث تسهم بشكل فاعل مع الرجل في الأعمال الزراعية ورعاية الثروة الحيوانية. فالمرأة تتحمل أعباء القيام بكافة الأنشطة المنزلية وتوفير الوقود غير التجاري والمياه من مصادر قد تكون متاحة على مسافات بعيدة، مما يستهلك فترات طويلة من وقتها ويعرض صحتها للضرر. وبغية قيام النساء بهذه المهمات، تضطر الفتيات إلى البقاء في المنزل للمساعدة في الأعمال المنزلية بدلاً من الذهاب إلى المدرسة، مما يحرمهن من فرص التعليم والتطور ويؤهلهن لحياة لا تقل شقاء عن حياة أمهاتهن. وكل ذلك غير منصف بحق المرأة والفتاة.

ويسفر حرمان المناطق الريفية من خدمات المياه والطاقة عن انخفاض معدلات التنمية وتقلص فرص العمل، مما يتسبب في نزوح الرجال من الريف إلى المدينة بحثاً عن عمل، بينما تبقى النساء في المناطق الريفية ويتحملن مسؤولية إعالة الأسرة إلى جانب أعبائهن الأخرى. ويحول ذلك دون تمكين المرأة من القيام بأنشطة إنتاجية أخرى مثل الصناعات الصغيرة وغيرها وبالتالي يحد من فرص تطورها. وبما أن المرأة الريفية مسؤولة بشكل أساسي أيضاً عن تربية النشء وتلقينه القيم، وهي الرائدة في ممارسة العادات البيئية الشائعة سواء السلمية أو غير السلمية، ينبغي إكسابها المعرفة والخبرات اللازمة لتمكينها من المشاركة الفاعلة في إدارة الموارد الطبيعية بطريقة سليمة بيئياً واجتماعياً وترسيخ العادات البيئية السليمة لدى الأجيال الطالعة.

ثانياً - دور المرأة الريفية في إدارة الموارد المائية في منطقة الإسكوا

ألف - الموارد المائية وعلاقتها بالتنمية الريفية

يقدم هذا الفصل لمحة عامة عن وضع الموارد المائية في منطقة الإسكوا من حيث ندرة مصادرها وتعرضها للتلوث واتساع الفجوة بين العرض والطلب على هذه الموارد، وتأثير ذلك على إمكانات توفير احتياجات التنمية الريفية من المياه، وبالتالي على طبيعة الدور الذي يمارسه كل من المرأة والرجل في إدارة الموارد المائية وعلى متطلبات تمكين المرأة في هذا المجال.

1 - الموارد المائية والتنمية الريفية

تعاني منطقة الإسكوا من ندرة في كميات المياه المتوفرة، ويزداد الشح في المياه مع تزايد الطلب عليها نتيجة للتزايد المستمر في عدد السكان، حيث تتعدى حصة الفرد السنوية من المياه 500 م³ في أربعة من بلدان الإسكوا، بينما لا تتعدى 200 م³ في البلدان التسعة الأخرى، علماً بأن خط الفقر المائي المقرر دولياً هو 1 000 م³ للفرد في السنة. وهناك مشاكل عدة تهدد الموارد المائية المتاحة، مثل تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية واستنزاف المياه وسوء إدارتها. ويعتبر القطاع الزراعي المستهلك الأكبر للمياه في منطقة الإسكوا حيث استهلك 83 في المائة من المياه المتجددة في عام 2003، بينما استهلك القطاع الصناعي 7 في المائة والقطاع المنزلي 10 في المائة⁽²¹⁾. ويساهم النمو السكاني في زيادة الضغط على الموارد المائية الضئيلة لتلبية حاجات القطاعين المنزلي والصناعي، حيث تشير الدراسات إلى أنه يتوقع أن يبلغ استهلاك القطاع الصناعي 10 في المائة والقطاع المنزلي 12 في المائة من الموارد المائية في عام 2025⁽²²⁾. وبناء على ذلك، ستشكل المنافسة على المياه بين القطاعات المختلفة تحدياً يستلزم تعزيز فاعلية الآليات التنظيمية لإعادة توزيع المياه بين القطاعات مع الحفاظ على نوعيتها ومعالجتها إذا لزم الأمر، وذلك بتطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية التي تركز على ثلاثة محاور أساسية هي:

(أ) استخدام كافة المصادر وخدمة جميع القطاعات، مع التركيز على احتياجات الفئات الفقيرة؛

(ب) المحافظة على نوعية المياه وزيادة كفاءة الاستخدام؛

(ج) دعم التطوير المؤسسي والقانوني بمشاركة جميع المعنيين في وضع الخطط والاستراتيجيات ومتابعة تنفيذ البرامج، مع الاهتمام بدور المرأة كشريك أساسي.

ومن المرتقب أن تنخفض حصة المناطق الريفية من المياه سواء للزراعة أو الاستخدامات المنزلية، مما سوف يؤثر سلباً على توفر المياه اللازمة لاحتياجات التنمية. لذا، لا بد من إيجاد طرق لتحسين كفاءة استخدام المياه كماً ونوعاً، وذلك من خلال ترشيد الاستهلاك، واستخدام طرق الري الحديثة مثل الري بالرش

(21) الإسكوا، ملامح قطرية وإقليمية لمؤشرات التنمية المستدامة لقطاعات مختارة في منطقة الإسكوا: 2005، .E/ESCWA/SDPD/2005/Booklet.2

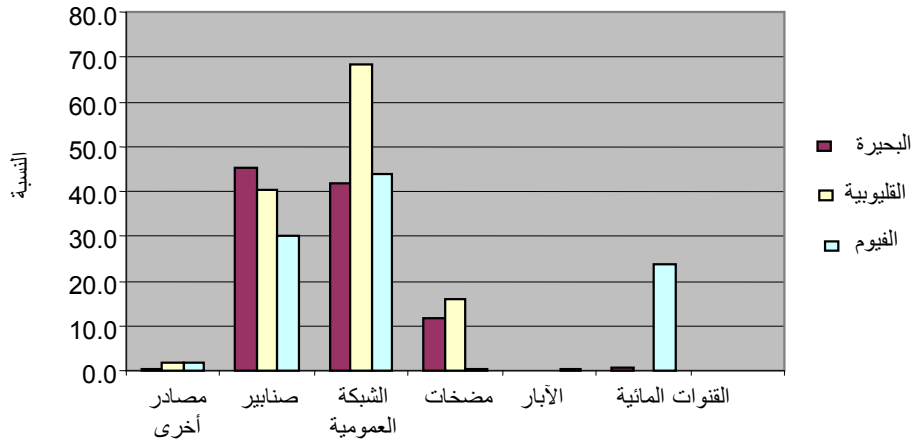
(22) ESCWA, *Sectoral Water Allocation Policies in Selected ESCWA Member Countries: An Evaluation of the Economic, Social and Drought-related Impact*, 2003, E/ESCWA/SDPD/2003/13.

والري بالتنقيط، وزيادة إنتاج المحاصيل الزراعية التي لا تستهلك كميات كبيرة من المياه، واللجوء عند الضرورة إلى الموارد المائية غير التقليدية. وفي هذا الإطار، ينبغي توعية السكان عامة بشأن كل ما يتعلق بإدارة الموارد المائية والتخطيط لها وإشراكهم في إدارة هذه الموارد والحفاظ على نوعيتها وترشيدها واستهلاكها، مع دعم المرأة بشكل خاص وتفعيل دورها.

2- وسائل الإمداد بالمياه في المناطق الريفية

من وسائل الإمداد بالمياه للاستخدام الزراعي في المناطق الريفية، مضخات المياه الجوفية، ومجاري المياه السطحية، مثل الترغ الرئيسية والفرعية أو قنوات ومساقى الري المأخوذة من الترغ؛ وللإستخدام المنزلي، شبكات إمدادات مياه الشرب من الصنابير العمومية إن وجدت. وتتفاوت الوسائل المستخدمة بشكل كبير بين بلدان المنطقة وبين المناطق المختلفة في البلد الواحد. وعلى سبيل المثال، يبين الشكل نسب استخدام الوسائل المختلفة للإمداد بمياه الشرب في بعض محافظات جمهورية مصر العربية.

الشكل - وسائل إمداد المياه في بعض محافظات جمهورية مصر العربية



المصدر: المركز القومي لبحوث المياه، وزارة الموارد المائية والري في جمهورية مصر العربية، 2006.

وتتأثر نوعية المياه، خاصة مياه الشرب، بنوعية وسائل الإمداد ومدى صلاحيتها، وأيضاً بمدى توفر وسائل الصرف الصحي السليمة. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

(أ) على الرغم من أن بعض القرى النائية والنجوع موصولة بشبكات للمياه، إلا أن المياه لا تصل إليها في معظم الأحوال، وذلك لوجود تسربات كثيرة من هذه الشبكات وعدم انتظام صيانتها، مما يخفض معدل تدفق المياه ونوعيتها. وعلى سبيل المثال، فإن خطوط المياه الممدودة من محافظة الإسكندرية إلى الساحل الشمالي الغربي لجمهورية مصر العربية تتعرض للتخريب وإطلاق الرصاص من جماعات البدو الرحل على امتدادها، مما يتسبب في تسريب المياه وعدم وصولها إلى المناطق المستفيدة؛

(ب) يعاني العديد من مساكن القرى النائية من ضيق المساحة ومن كون الغرف غير مبلطة ولا تتوفر فيها وسائل الصرف الصحي، فتتسبب صنابير المياه الموجودة داخل الغرف بإغراق تلك الغرف، مما يدفع بالمرأة الريفية إلى الحد من استخدام صنابير المياه واللجوء إلى الطرق البدائية لجلب المياه؛

(ج) عدم توفر طرق سليمة للتخلص من المياه المستعملة يضطر السكان إلى إلقائها في بيارات للصرف الصحي بالقرب من المنازل غالباً ما تكون غير مبطنة، مما يؤدي إلى تسرب المياه الملوثة إلى المياه الجوفية التي تضح منها مياه الشرب والطهي، أو إلقائها في المجاري المائية، مما يتسبب في أمراض كثيرة نتيجة اختلاط مياه الشرب بمياه الصرف الصحي.

باء- دور المرأة الريفية الحالي في إدارة الموارد المائية

يتناول هذا الجزء دور المرأة الريفية في إدارة الموارد المائية وانعكاسات هذا الدور الصحية والاجتماعية عليها، بالإضافة إلى الأنشطة التي يمكن أن يقوم بها كل من المرأة والرجل في هذا المجال.

1- المرأة الريفية وإدارة الموارد المائية

يندرج توفير المياه وتحديد استخداماتها ضمن إطار المسؤوليات المنزلية التقليدية للمرأة في المناطق الريفية، خاصة في الريف اليمني وبعض المناطق في مصر، والجمهورية العربية السورية، وفلسطين. فهي تجلب المياه وتخزنها وتراقب استهلاكها ومدى سلامتها، مما يستلزم منها العمل لعدة ساعات يومياً. وعلى الرغم من اختلاف وسائل إمداد الموارد المائية في المناطق الريفية المختلفة، ما زالت المرأة تفضل جلب المياه من المجاري المائية أو الينابيع، لاعتقادها أن المياه الجارية لا تكون ملوثة بينما مياه البلدية تتداخل مع مياه الصرف الصحي.

ويترتب على المشقات اليومية التي تتكدها المرأة الريفية للوصول إلى الموارد المائية وتوفيرها للأسرة آثار ضارة على صحتها، حيث كشفت البحوث الطبية أن قيام المرأة بحمل كميات من المياه ونقلها من مكان لآخر، يؤدي إلى إصابتها بمشاكل صحية متعددة منها التعب المزمن وفقر الدم وتشوهات فقرية وحوضية وغيرها، وقد يسبب لها الإجهاد غير المقصود إذا كانت حاملاً. وعلى الرغم من كل هذا، ما زالت المرأة الريفية تتحدى الظروف الاجتماعية وتتكد مشقات تأمين المياه وإدارتها على مستوى الأسرة.

وقد فرض الواقع الناتج عن هجرة الرجال من الريف إلى المدينة المزيد من الأعباء على المرأة الريفية، فهي، بالإضافة إلى مساهمتها في الأعمال الزراعية سواء كانت مالكة للأرض أم لا، تشارك في بعض الأحيان في فتح الترع والري وتشغيل المضخات.

2- الرجل الريفي وإدارة الموارد المائية

لكل من المرأة والرجل أدوار محددة في إدارة الموارد المائية للاستخدامات المنزلية والزراعية. وقد أبرزت دراسة أجراها المركز القومي لبحوث المياه التابع لوزارة الموارد المائية والري في جمهورية مصر العربية أن النشاطات المتعلقة بإدارة المياه تتوزع على الرجل والمرأة طبقاً لما هو مبين في الجدول 2. وأوضحت الدراسة ما يلي:

(أ) تقع مسؤولية جلب المياه إلى المنزل والتخلص من المياه المنزلية المستعملة على عاتق المرأة، ولا يشارك الرجل المرأة في الأنشطة المطلوبة منها بسبب المفاهيم الاجتماعية التي تعتبر أنه من المعيب

على الرجل أن يقوم بأعمال المرأة، بينما عملية ضخ مياه الري هي من اختصاص الرجل بشكل كامل لما تتطلبه من مجهود عضلي؛

(ب) تتباين نسبة النساء اللاتي يتحملن أعباء جلب المياه للاستخدامات المنزلية وإدارة الموارد المائية بين البلدان وبين المناطق الريفية المختلفة في البلد الواحد. ففي جمهورية مصر العربية، تبلغ تلك النسبة 60 في المائة في محافظة المنيا و100 في المائة في محافظة المنوفية. وتبلغ نسبة النساء اللاتي يتحملن أعباء التخلص من المياه المستعملة 42.2 في المائة في محافظة المنيا و82 في المائة في محافظة المنوفية؛

(ج) صرح بعض الرجال بأنهم قد يساعدون المرأة في حمل ونقل المياه في ظروف قاهرة وهم في تلك الحالة ينقلونها على ظهور الدواب.

الجدول 2- أنشطة الرجل والمرأة في إدارة الموارد المائية

الأنشطة الخاصة بالمرأة	الأنشطة الخاصة بالرجل
- حمل المياه إلى المنزل؛	- ضخ مياه الري؛
- فتح قنوات المياه في الحقل؛	- فتح قنوات المياه في الحقل؛
- الإشراف على المياه في الحقل؛	- الإشراف على المياه في الحقل؛
- تنظيف القنوات إذا لزم الأمر؛	- تنظيف القنوات الصغيرة؛
- تشغيل الساقية إذا لزم الأمر؛	- تشغيل الساقية.
- التخلص من المياه المنزلية المستعملة.	

المصدر: المركز القومي لبحوث المياه، وزارة الموارد المائية والري في جمهورية مصر العربية.

يتضح من الجدول 2 أن المشاركة بين المرأة والرجل في إدارة الموارد المائية في المناطق الريفية هي ذات اتجاه واحد، أي أن المرأة تشارك في الأنشطة المحسوبة للرجل بينما الرجل لا يشارك في الأنشطة المحسوبة للمرأة.

ويستخلص مما عرضناه عن دور المرأة الريفية في إدارة الموارد المائية ما يلي:

(أ) تتم مشاركة المرأة على مستوى الاستخدام النهائي للموارد المائية وليس على مستوى التخطيط أو اتخاذ القرار بوصفها صاحبة مصلحة في إدارة الموارد المائية كماً ونوعاً؛

(ب) يقع العبء الأكبر في توفير المياه للاستخدام النهائي على عاتق المرأة ويتطلب منها وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً، مما يحرمها من ممارسة أنشطة إنتاجية أخرى تمكنها من تحقيق عائد اقتصادي خاص بها.

جيم- تفعيل دور المرأة الريفية في إدارة الموارد المائية: المعوقات وسبل تذليلها

إن توفير مياه آمنة للشرب حق للإنسان يرتبط بالحق في توفير الظروف الصحية والمعيشية المقبولة لكافة أفراد المجتمع، كما أن تأمين الموارد المائية اللازمة للزراعة والأنشطة الإنتاجية أمر حيوي لتحقيق التنمية. وأصبح مسلماً به أن ضمان الحق في الحصول على المياه للاستخدامات المنزلية والزراعية المختلفة هو من الأهداف التي يتطلب تحقيقها مشاركة المرأة والرجل على نحو متساو وفاعل. وبغية تفعيل دور

المرأة المهمش في إدارة الموارد المائية، لا بد من النظر في العوامل التي تسبب هذا التهميش. وفي هذا الجزء من الدراسة تحديد للمعوقات التي تعترض الممارسة الفاعلة للمرأة في إدارة الموارد المائية والسبل المقترحة للتغلب على هذه المعوقات بغية تحسين أحوال المرأة المعيشية والصحية ودعم المشاركة بين الجنسين.

1 - المعوقات

تتقيد المرأة الريفية بالعادات والتقاليد وتستسلم للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون مشاركتها الفاعلة في إدارة الموارد المائية وتبعدها عن صنع القرار في القضايا المتعلقة بتنمية المجتمع الريفي. ويمكن تصنيف المعوقات التي تعترض تفعيل دور المرأة في إدارة الموارد المائية ضمن ثلاث فئات:

(أ) معوقات اجتماعية

يُنظر إلى المرأة على أنها أقل شأنًا من الرجل في بعض المجتمعات الريفية، وتتقبل المرأة بصورة عامة هذا الواقع فلا تعتمد إلى تصحيحه، بل تجنبت المشاركة في المجالس المحلية وورش العمل وحملات التوعية. ويعزى سبب ذلك إلى تفشي الأمية بين النساء في المناطق الريفية. والمرأة الريفية ملزمة بالبقاء في المنزل في معظم الأحيان، فإذا غادرت المنزل بغية المشاركة في تدريبات ورش العمل التي تقام حول إدارة المياه والصحة، قد تقع في مشاكل أسرية واجتماعية. ولأن المجتمع ذكوري، يخشى الرجل صاحب السلطة من أن يفقد نفوذه على المرأة إذا ما شاركت في الأنشطة التدريبية حول إدارة الموارد المائية، فيمنعها في الغالب من المشاركة في تلك الأنشطة. لكن النساء في بعض محافظات جمهورية مصر العربية مثلاً، قد تمكن من تحرير أنفسهن من هذا الوضع ونجحن في المشاركة في جمعيات إدارة الموارد المائية وأداء دور إيجابي فيها.

(ب) معوقات اقتصادية

على الرغم من أن المرأة الريفية تساهم مادياً في اقتصاد أسرتها من خلال مساعدة الرجل في أعمال الزراعة أو استئجار الأرض أو بكونها صاحبة الأرض، لا يزال دورها مهماً في إدارة الموارد المائية لأن الأعراف والتقاليد تعظم دور الرجل الذي ما زال يمسك بزمام السلطة ويتحكم بصنع القرار الاقتصادي في أغلب الأحيان، بينما لا تتحكم المرأة في حالات عديدة حتى بما تجنيه من مال.

(ج) معوقات مؤسسية وتنظيمية

تغيب اعتبارات النوع الاجتماعي عن الترتيبات المؤسسية والتنظيمية المتعلقة بإمدادات وخدمات الموارد المائية إلى المناطق الريفية، سواء على المستوى الوطني أو المحلي. فعلى النطاق الوطني تقرر السياسات المائية في معظم بلدان الإسكوا دون إشراك مؤثر للجهات المحلية من رجال ونساء على السواء. وعلى النطاق المحلي، لا يسمح للمرأة بالمشاركة الفاعلة، على الأقل كمزارعة، في المجالس البلدية أو جمعيات مستخدمي المياه. ويضاف إلى ذلك في أغلب الأحوال غياب دور المجتمع المدني والسياسات والبرامج الهادفة إلى التثقيف ونشر الوعي بين السكان، خاصة النساء، بقضايا وأساليب إدارة الموارد المائية وترشيد استهلاكها والحفاظ على جودتها.

2- سبل تذليل المعوقات

في ضوء ما تقدم، يستلزم التغلب على المعوقات التي تعترض تفعيل دور المرأة في إدارة الموارد المائية العمل على عدة اتجاهات اجتماعية واقتصادية ومؤسسية. ولعل من أهم السبل التي يمكن أن تسهم في ذلك الآتي:

(أ) إدراج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والاستراتيجيات العامة لإدارة الموارد المائية، وإشراك المرأة في وضع تلك السياسات؛

(ب) دعم مشاركة المرأة المالكة والمنتجة في قطاع الزراعة في صنع القرارات المرتبطة بإدارة الموارد المائية؛

(ج) تطوير وتنفيذ برامج للتدريب والتوعية بأهمية إدراج قضايا النوع الاجتماعي في مجال الموارد المائية وعلاقتها بالحد من الفقر، تكون موجهة إلى مستويات مختلفة من أصحاب المصلحة وصانعي القرار والمدراء والمختصين الذين يعملون ضمن إطار مؤسسات الموارد المائية وإدارات التخطيط، ولا سيما في المناطق الريفية؛

(د) تكثيف حملات التوعية وحلقات النقاش على المستوى المحلي بهدف مساعدة المرأة والرجل على تخطي المفاهيم والعادات والتقاليد التي تحد من دور المرأة في التنمية بشكل عام وإدارة الموارد المائية بشكل خاص؛

(هـ) تشجيع مشاركة المرأة في المجالس المحلية، خاصة المتعلقة بإدارة موارد المياه، مما يهيئ بيئة يستطيع فيها الرجل والمرأة العمل معاً من أجل تحقيق أهداف مشتركة للتنمية؛

(و) تعزيز البرامج التدريبية التي تهدف إلى مساعدة المرأة الريفية على التعرف على أفضل أساليب إدارة موارد المياه وترشيد استهلاكها والتخلص من المخلفات بطرق سليمة؛

(ز) تشجيع انضمام المرأة إلى جمعيات مستهلكي المياه وقيام الوزارات المعنية بحملات التوجيه والتوعية بقضايا المياه وإدراج مسألة النوع الاجتماعي ضمن مشاريع إدارة المياه؛

(ح) إقرار منح القروض للمرأة الريفية لتشجيعها على إقامة المشاريع الصغيرة، مما يحسن من وضعها الاقتصادي ويعزز دورها في صنع القرار؛

(ط) إيلاء أهمية كبرى لبرامج التثقيف الصحي والتوعية البيئية وترشيد الاستهلاك في برامج مياه الريف، وتبسيط المعلومات في صورة أدلة ونشرات إرشادية لتمكين المرأة الريفية من استيعابها ما يسهل عليها تطبيق ما تعلمته؛

(ي) تطوير المهارات الجديدة والخبرات التي تربط بين الأبعاد الاجتماعية والبيئية والتقنية والاقتصادية لإدارة الموارد المائية بطريقة شفافة ومتكاملة تراعي احتياجات المجتمع ككل، واحتياجات المرأة بشكل خاص.

3- فوائد تفعيل دور المرأة في إدارة الموارد المائية

إن حصول المرأة الريفية الفقيرة على حقوقها في مجال المياه وتفعيل دورها في إدارة الموارد المائية، يسهم في تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحقيق مشاركتها الفاعلة إلى جانب الرجل، على الشكل التالي:

(أ) تحسين أحوال المرأة المعيشية والصحية

- (1) تزويد المنازل بمياه آمنة بطريقة تضمن جودتها وتحد من عبء البحث عن الموارد المائية، يسهم في تحسين صحة المرأة وخفض نسبة إصابتها بالأمراض المتصلة بعملها في توفير المياه؛
- (2) إتاحة الفرصة للفتيات لمتابعة دراستهن، والوقت للمرأة للتفرغ لأنشطة ومشاريع إنتاجية صغيرة، يؤدي إلى تحسين المستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي للفتيات والنساء؛
- (3) تصحيح الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة فيما يتعلق بإدارة الموارد المائية، يشكل خطوة على طريق تصحيح العادات والأعراف التي تقيد المرأة وتعوق تطورها؛
- (4) تدريب المرأة وتأهيلها لتوعية أفراد أسرتها والنساء الأخريات بوسائل ترشيد استهلاك المياه وتجنب تلويثها، يؤدي على توسيع نطاق المعرفة وإرساء الأسس الثقافية اللازمة للتنمية.

(ب) دعم المشاركة بين الجنسين

إن الإقرار بقدره المرأة على المشاركة في إدارة الموارد المائية يشكل خطوة أساسية في مسيرة تحقيق المساواة في هذا المجال. والتوعية مطلوبة للمرأة والرجل على السواء بضرورة تعزيز دور المرأة وإيجاد سبل للتعاون تضمن مشاركتها في صنع القرارات المالية والإدارية المتعلقة بإدارة الموارد المائية. ويتحقق ذلك من خلال المشاركة الفاعلة للرجل والمرأة في جمعيات مستهلكي المياه والجمعيات الأهلية والمجالس المحلية وحملات التوعية بشأن حماية الموارد المائية.

دال- نماذج ناجحة لتعزيز دور المرأة الريفية في إدارة الموارد المائية

في إطار تطوير برامج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، أطلقت بعض بلدان المنطقة مبادرات أثبتت نجاحاً في تعزيز دور المرأة الريفية في إدارة الموارد المائية. وفيما يلي عرض موجز لثلاث من هذه المبادرات في كل من المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية وسلطنة عُمان.

1 - المملكة الأردنية الهاشمية⁽²³⁾

Gender and Water Alliance (GWA), *Mainstreaming Gender in Integrated Water Resources Management*, Case (23) Study on Rakin village in Jordan: *Rural Women Securing Household Water through Installation of Water Cisterns*. Available at: www.genderandwater.org.

تعاني المملكة الأردنية الهاشمية من ندرة شديدة في موارد المياه، حيث إن حصة الفرد السنوية من المياه تقل عن 200م³، والسكان في المجتمعات الريفية يواجهون الصعوبات لتأمين المياه العذبة التي قد لا تتوفر بانتظام للاستهلاك المنزلي. ولكن، تبذل الجمعيات الأهلية في بعض القرى جهوداً لتحسين إمكانات توفير موارد المياه، ومنها جمعية نساء ركين، القرية الواقعة في جنوب الأردن والتي يبلغ عدد سكانها 500 5 نسمة. فقد نفذت تلك الجمعية مشروعاً تم تمويله من برنامج المنح الصغيرة لمرفق البيئة العالمية (GEF-SGP) يقضي بتركيب خزانات لتخزين المياه في المنازل ولتجميع مياه الأمطار في الحقول الزراعية، بغية تأمين الموارد المائية بطريقة مستدامة. وقد استفاد النساء والرجال والمجتمع ككل من ذلك المشروع بعد أن كانت القرية تحصل على المياه مرة كل أسبوعين عن طريق صهاريج المياه المحملة على ناقلات، ولمدة ست ساعات فقط، مما لا يتوافق مع المتطلبات الأساسية للسكان الذين كانوا يتحملون كلفة شراء المياه من دون أن يتمكنوا من تخزينها لفترة طويلة لعدم وجود خزانات.

واستند المشروع في مرحلته الأولى على سداد ما قيمته 66 في المائة من كلفة الخزانات من المنحة المخصصة للمشروع ودفع المبالغ المتبقية على أقساط. ونتيجة لنجاح هذه المرحلة، وبدعم من البرنامج نفسه بدأت المرحلة الثانية في عام 1998 وقد استندت إلى نظام قروض مالية للمستفيدين يعاد دفع 100 في المائة منها على أقساط. وقد تم تشكيل لجنة من السكان مسؤولة عن تنفيذ الأنشطة، مثل التدريب ومتابعة القروض وإعادة الدفع واختيار المستفيدين. وفيما يلي أهم ما نتج عن المشروع: (أ) إنشاء خزانات لتأمين مورد مائي نظيف ومستدام في المنازل والحقول لأغراض الأمن الغذائي والري؛ (ب) التخفيف من أعباء المرأة في تأمين موارد مائية للاستعمال المنزلي وبالتالي تعزيز وضعها في القرية؛ و(ج) تخفيض كلفة شراء المياه من الصهاريج النقالة والحد من مشكلة انقطاعها.

2- جمهورية مصر العربية⁽²⁴⁾

حققت جمهورية مصر العربية نجاحاً نسبياً في الإدارة المحلية للموارد المائية في المناطق الريفية، حيث تتواجد أغلب الجمعيات المعنية بالمياه في مصر اليوم على مستوى المسقى (ممر القنوات الخاص بتوصيل مياه الري لقطع معينة من الأرض) وتشمل عدداً من المزارعين. ففي عام 1984 أنشئت جمعيات مستخدمي المياه التي كانت أولى المنظمات المحلية المعنية بالمياه، بتمويل من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة (USAID) في إطار المشروع الخاص بتحسين عمليات الري. وقد أتاحت هذه الجمعيات، التي أعطيت صفة قانونية في عام 1994، للمزارعين إمكانية المشاركة في إدارة المسقى، كما مكنت المرأة من المشاركة أيضاً، فهي تقوم حالياً بإدارة توزيع وصرف مياه الري بشكل فاعل وسوى ذلك من المهمات المتعلقة بالمحافظة على جودة المياه وسلامة المضخات وغيرها من مستلزمات ري الأراضي الزراعية. ويبرز نشاط المرأة في تلك الجمعيات على وجه الخصوص في منطقة الدلتا، وبالأخص محافظتي البحيرة ومصر العليا، حيث وضعت برامج لترشيد استهلاك المياه.

3- سلطنة عمان⁽²⁵⁾

(24) المركز القومي لبحوث المياه، وزارة الموارد المائية والري في جمهورية مصر العربية؛ زيارات ميدانية.

(25) وزارة البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه في سلطنة عمان، الأفلاج وصيانتها في سلطنة عمان؛ زيارات ميدانية.

اهتمت سلطنة عمان مؤخراً بالتشريع المائي الخاص بالأفلاج وهي قنوات لنقل المياه الجوفية التي يتم ضخها. ويصل عدد الأفلاج الهامة إلى 3 017 فلجاً تؤمن 33 في المائة من مجمل استعمالات المياه. وعادة ما يشارك المستفيدون من المزارعين في ملكية الفلج والخندق المائي، ويحدد مجلس المستفيدين من الفلج حصص المياه، ويراقب جهاز إداري خاص عملية توزيع الحصص التي تتم عند مأخذ الفلج بواسطة حاجز خاص يسمى الشريعة، ويسمى الشخص الذي يراقب عملية التوزيع الكيال أو وكيل الفلج. ويحدد التشريع المائي أسلوب شراء حصة بعض المالكين في ظروف خاصة يُتفق عليها، وأسلوب حل المنازعات، حيث تحكم توزيع المياه من الأفلاج تقاليد تؤمن عدالة التوزيع بروح المشاركة والعمل الجماعي. ويعطي التشريع المائي مالكي الآبار أو المستفيدين من الأفلاج الحق في بيع مياه الآبار أو الأفلاج للغير، كلياً أو جزئياً، في حدود اللوائح والقوانين، كما يعطي حق الشفعة للجار في استعمال مياه هذه المنشآت، مما يعتبر من الأمثلة الجيدة للنهج التشاركي في الإدارة المتكاملة للموارد المائية القائمة منذ القدم والذي تحرص السلطنة على تطبيقه وتطويره. وتشارك المرأة في عملية توزيع المياه وإدارة قنواتها وتساهم مادياً كغيرها في تكاليف صيانة الفلج والمحافظة عليه، كما أنها تعتبر زيارة الفلج بمثابة لقاء اجتماعي.

ثالثاً- دور المرأة الريفية في ترشيد استهلاك الطاقة في منطقة الإسكوا

ألف- موارد الطاقة وعلاقتها بالتنمية الريفية

1- الطاقة والفقير والتنمية

يؤدي قطاع الطاقة في البلدان الأعضاء في الإسكوا دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تلبية احتياجات البلد من الطاقة وباعتباره مولداً للعائدات من خلال تصدير النفط والغاز. إلا أن مشكلات هذا القطاع تظهر في المناطق الريفية والنائية والأحياء الفقيرة من المناطق الحضرية، حيث تتسم بعض الأنماط المعتمدة في إنتاج الطاقة واستهلاكها بانخفاض الكفاءة وارتفاع نسب الهدر، ويعاني أكثر من 20 في المائة من السكان من عدم وصول خدمات الطاقة، خاصة الكهربائية، إليهم أو عدم انتظام إمدادها. ولذلك، يتطلب تحقيق الأهداف المتعلقة بتوفير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة اتخاذ إجراءات عملية لحل تلك المشكلات مع الحفاظ على الإسهام الفاعل لقطاع الطاقة في اقتصاديات بلدان المنطقة.

وقد أظهرت الدراسات أن عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المحدد يدخل يقل عن 2 دولار أمريكي في اليوم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمشكلة الافتقار إلى خدمات الطاقة، وخاصة الكهرباء. ولذلك، فإن الجهات المعنية بشؤون الطاقة مطالبة بتعزيز وتسريع الجهود الرامية إلى توفير نظم الطاقة في المناطق الريفية للتخفيف من وطأة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للسكان. ولكي يراعي نظام توفير الطاقة مصالح الفقراء في الريف يجب أن يحقق ما يلي: (أ) زيادة قدرتهم على الحصول على طاقة ميسرة، آمنة، عالية الجودة ويمكن أن يعول عليها؛ (ب) تمكينهم وتعزيز قدرتهم على الاعتماد على النفس؛ و(ج) تحسين جودة العناصر البيئية المحيطة بهم.

ومن خلال الجدول 3 الذي يعرض نسب السكان المزودين بالكهرباء بالمقارنة مع نسب من هم تحت خط الفقر في المناطق الريفية، يظهر مدى خطورة مشكلة الفقر في تلك المناطق وتوضح العلاقة بين النقص في خدمات الطاقة، خاصة الكهرباء، ومستوى الفقر، مما يؤكد الحاجة إلى وضع سياسات وبرامج كفيلة بضمان وصول الطاقة إلى المناطق الريفية والنائية. ويستخلص من الجدول 3 ما يلي:

(أ) تصل معدلات الإمداد بالكهرباء في كل من دولة قطر ودولة الكويت والجمهورية اللبنانية إلى 100 في المائة وتنخفض في بلدان أخرى لتصل إلى أدنى مستوياتها 53 في المائة في الجمهورية اليمنية؛

(ب) حوالي 37.72 مليون نسمة أي 20 في المائة من سكان البلدان الأعضاء، معظمهم في المناطق الريفية، لا تصل إليهم الكهرباء، ونسبة مماثلة من سكان المناطق الريفية والمناطق الحضرية الفقيرة يعانون من نقص حاد في الإمداد بالكهرباء؛

(ج) يعتمد حوالي 20 في المائة من السكان على أنواع الوقود البدائية غير التجارية، مثل الأخشاب والروث والمخلفات الزراعية، لتلبية احتياجاتهم اليومية للتدفئة والطهو، خاصة في الجمهورية اليمنية وبعض المناطق في جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية؛

(د) حوالي 45 مليون نسمة أي أكثر من 24 في المائة من السكان في البلدان الأعضاء في الإسكوا يقل دخل الفرد منهم عن 2 دولار أمريكي في اليوم.

الجدول 3- نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى السكان المزودين بالكهرباء في منطقة الإسكوا لعام 2004

نسبة السكان ذوي دخل يقل عن 2 دولار في اليوم	أنواع الوقود وبرامج كهربة الريف	نسبة السكان المزودين بالكهرباء	البلد
7.0	فرضت الحكومة فلسين على استهلاك كل كيلو وات/ساعة من الكهرباء، لاستخدام الحصيلة في إمداد المناطق الريفية بالطاقة الشمسية لإنارة المنازل	99.9	المملكة الأردنية الهاشمية
-	-	97.4	دولة الإمارات العربية المتحدة
-	-	99.9	مملكة البحرين
غير متاح (كانت 19 في المائة في عام 2002)	يستخدم الكيروسين وزيت الغاز وغاز البترول المسال كوقود، والمخلفات الزراعية للطبخ، وتطبيقات محدودة للطاقة الشمسية في ضخ وتسخين المياه	98.0	الجمهورية العربية السورية
غير متاح	-	95.4	جمهورية العراق
-	توسيع شبكة الكهرباء بالاعتماد على مولدات الديزل	98.7	سلطنة عُمان
غير متاح	اهتمام خاص بالمناطق الريفية من الوزارة المعنية، وتوسيع الشبكات بتمويل من جهات مانحة، إلا أن هناك انقطاعات شبه مستمرة نتيجة الربط بالشبكة الإسرائيلية أو عدم توفر الوقود اللازم لتشغيل المحطات	90.0	فلسطين
-	-	100.0	دولة قطر
-	-	100.0	دولة الكويت
غير متاح (كانت 12 في المائة في عام 2002)	نقص في الطاقة الكهربائية، والاستعانة بمولدات الديزل كمصدر بديل	100.0	الجمهورية اللبنانية
43.9	تزود معظم المناطق الريفية بإمدادات الكهرباء من الشبكة، كما أن الغاز المسال والكيروسين والمخلفات الزراعية مصادر رئيسية للوقود في الريف	99.3	جمهورية مصر العربية
-	توسيع الشبكات لخدمة المناطق النائية	98.4	المملكة العربية السعودية
45.2	12 في المائة من السكان موصولون بالشبكة العامة و15 في المائة يزودون بالطاقة بواسطة مولدات الديزل، ومصادر الوقود الرئيسية هي الكيروسين وغاز البترول المسال والمخلفات الزراعية والحيوانية. ومؤخراً قدم البنك الدولي ومرفق البيئة العالمية والإسكوا مشروعات لتطوير استخدام مصادر الطاقة المتجددة في كهربة الريف	53.0	الجمهورية اليمنية
		80.0	مجموع دول الإسكوا

المصادر: الإسكوا، التقدم الإقليمي المحرز في مجال الطاقة من أجل التنمية المستدامة في دول الإسكوا، 2005، E/ESCWA/SDPD/2005/11.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005، نيويورك. متاح على الموقع: http://hdr.undp.org/reports/global/2005/Arabic/pdf/hdr05_ar_HDI.pdf.

ملاحظة: إن البلدان التي تتعدى فيها نسبة السكان المزودين بالكهرباء 97 في المائة كانت قد سُجّلت فيها النسبة نفسها في عام 2003 باستثناء جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية اللتين ارتفعت هذه النسبة فيهما بعدما سجلتا سابقاً نسبة أقل.

2- الطاقة وقضايا النوع الاجتماعي

يضع المسؤولون المعنيون بالطاقة في البلدان الأعضاء في الإسكوا السياسات والخطط الخاصة بتقديم خدمات الطاقة طبقاً لاحتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولكن من دون أن يدرجوا فيها اعتبارات النوع الاجتماعي، وذلك بدعوى أن توفير الطاقة يخدم الجميع وليس ثمة ما يدعو إلى التصنيف طبقاً للنوع الاجتماعي. إلا أن هذا المنظور قد لا يكون محقاً لأن هناك تبايناً بين استخدامات الرجل واستخدامات المرأة للطاقة، وبين مسؤوليات كل منهما في توفير الطاقة وتحديد أنماط استهلاكها، خاصة في القطاع المنزلي حيث يقع العبء الأكبر على عاتق المرأة. لذا، لا بد من الانتباه إلى هذه الفروقات من أجل تحقيق التوزيع العادل لخدمات الطاقة وضمان مشاركة فاعلة للمرأة في تحسين كفاءة الاستخدام. ويتطلب تقويم إمكانات إدراج قضايا النوع الاجتماعي ضمن قضايا الطاقة لأغراض التنمية المستدامة تحليل عدد من الاعتبارات المؤثرة على تلك الإمكانيات، ومنها:

(أ) مستوى التنمية الاقتصادية: كلما ازداد الاقتصاد نمواً توفرت خدمات الطاقة لقطاعات السكان المختلفة وتحققت المساواة بينها وتضاءلت الحاجة إلى مناقشة قضايا النوع الاجتماعي في مجال الطاقة. وبما أن مستويات التنمية ومعدلات توفر خدمات الطاقة تتباين بشكل واضح بين المجتمع والآخر وداخل المجتمع الواحد، وفي غياب المساواة بين مسؤوليات الرجل والمرأة في توفير الطاقة في المجتمعات الأقل نمواً، تبرز الحاجة الملحة إلى مناقشة قضايا النوع الاجتماعي وتمكين المرأة في مجال الطاقة من أجل تحسين معدلات النمو؛

(ب) مستوى تطور المرأة: يمكن ترتيب مستوى تطور المرأة في ثلاث فئات كما يلي: (1) المرأة في المستوى الأدنى من التنمية وهي الفئة التي تعيش في المناطق الريفية والفقيرة وتحمل عبئاً أساسياً وكبيراً في توفير الطاقة اللازمة لتلبية الاحتياجات المنزلية، وللصناعات الزراعية وغيرها، وتكون الحاجة ماسة بالنسبة إلى هذه الفئة لمناقشة قضايا النوع الاجتماعي؛ (2) المرأة في مرحلة متوسطة من التنمية وهي الفئة التي تعيش في المناطق الحضرية حيث تتوفر إمدادات الطاقة اللازمة، وتحمل مسؤولية اتباع أنماط مستدامة لاستهلاك الطاقة، وتكون حاجة هذه الفئة إلى مناقشة قضايا النوع الاجتماعي أقل أهمية نسبياً؛ و(3) المرأة التي بلغت مستوى التنمية المطلوب وهي الفئة التي حققت درجة عالية من المشاركة في الأنشطة الثقافية والسياسية والاجتماعية، فلا تحتاج إلى مناقشة قضايا النوع الاجتماعي؛

(ج) نوعية البيئة (ريفية/حضرية): يختلف الدور الذي تقوم به المرأة في توفير خدمات الطاقة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. فبينما تتحمل المرأة الريفية العبء الكامل لتوفير الوقود غير التجاري بكافة أنواعه ونقله لمسافات قد تكون بعيدة، قد يقتصر دور المرأة في المناطق الحضرية على ترشيد استهلاك الطاقة في القطاع المنزلي.

وفي ضوء ما تقدم، واستناداً إلى المعلومات المتوفرة عن البلدان الأعضاء في الإسكوا، يتضح أن الحاجة إلى دراسة قضايا النوع الاجتماعي في مجال الطاقة تختلف بين الجمهورية اللبنانية ومجموعة بلدان الخليج باستثناء سلطنة عمان من جهة، حيث تنخفض نسب سكان المناطق الريفية لتتراوح بين 4 و12 في

المائة وتتوفر خدمات الطاقة فيها في أغلب الأحيان، وباقي البلدان الأعضاء في الإسكوا من جهة ثانية، حيث ترتفع نسب سكان المناطق الريفية لتتراوح بين 28.9 في فلسطين و74.4 في المائة في الجمهورية اليمنية ويصعب توفر إمدادات الطاقة لتلك المناطق.

3- تأثير خدمات الطاقة على التنمية البشرية في المناطق الريفية

(أ) البيئة والصحة

يسبب الاعتماد على مصادر بدائية للطاقة، سواء بشكل كامل أو جزئي، خاصة في الطهي، مشاكل صحية للعائلة وبالأخص للنساء والأطفال، منها أمراض الرئة والعيون من جراء الأدخنة الناتجة عن حرق الخشب والفحم النباتي وروث الماشية والحطب في مواقد مفتوحة تعمل بكفاءة حرارية لا تتعدى 10 في المائة وفي غرف ضعيفة التهوية في المنازل القروية. وتحتوي الانبعاثات الناتجة عن حرق هذه الأنواع من الوقود على مركبات عديدة من الغازات معظمها يشكل خطراً على الصحة. وتفيد تقديرات البنك الدولي أن حوالي 2 مليون من النساء والأطفال في الدول النامية يموتون سنوياً بسبب تعرضهم للهواء الملوث داخل المنازل⁽²⁶⁾. وقد اعتبر البنك الدولي هذه المشكلة من بين أربع مشاكل بيئية عالمية رئيسية. (يعرض الفصل الرابع من هذه الدراسة الأخطار الصحية والآثار البيئية المترتبة على استخدام المصادر البدائية للطاقة، خاصة الكتلة الأحيائية). ويبين الجدول 4 أن الانبعاثات الضارة تزداد كلما انخفضت كفاءة الموقد المستخدم في حرق الوقود. ويُستخلص من ذلك أنه ينبغي تطوير تقنيات حرق الكتلة الأحيائية المستخدمة كمصدر للطاقة في المناطق الريفية وتحسين كفاءتها لتخفيض نسبة تلوث الهواء، وإمداد هذه المناطق بالكهرباء التي تساعد في توفير الخدمات الصحية اللازمة.

الجدول 4- كفاءة مواقد الطبخ ومقدار الانبعاثات وفقاً لنوع الوقود

الانبعاثات (غرام/ميغاجول)					الكفاءة الكلية للموقد (نسبة مئوية)	نوع الوقود
أكسيد النتروجين	المركبات العضوية الكلية غير الميثان	الميثان	أول أكسيد الكربون	ثاني أكسيد الكربون		
0.002	0.19	سليبي	0.61	126	53.6	غاز البترول المسال (LPG)
0.002	0.06	0.10	0.19	144	57.4	البيوغاز (Biogas)
0.002	0.79	0.03	1.9	138	49.5	الكيروسين (Kerosene)
0.018	3.13	1.47	11.4	305	22.8	حطب الوقود (Wood fuel)
0.028	8.99	4.13	36.1	565	14.6	المخلفات الزراعية (Crop residues)
0.018	5.60	2.37	64.0	710	14.1	الفحم النباتي (Charcoal)
0.022	21.80	7.30	38.9	876	10.0	الروث

The World Bank, Gender and Development Group, *Gender Equality & the Millennium Development Goals*, 2003. (26)

Available at: <http://go.worldbank.org/VSTW2CDIRO> (English only).

					(Dung cake)
--	--	--	--	--	-------------

المصدر: World LP Gas Association/World Bank, *The Role of LP Gas in Meeting the Goals of Sustainable Development* Available at: www.worldlpgas.com.

(ب) إمكانات التعليم

إن غياب خدمات الطاقة الحديثة عن المناطق الريفية يحد بشكل كبير من فاعلية المؤسسات التعليمية وإمكاناتها. وفي بعض هذه المناطق لا تتمكن الفتيات من الالتحاق بالمدارس لانشغالهن في تجميع الحطب والمياه من أجل تلبية احتياجات الأسرة. وبينت دراسة أجريت عن أثر إمداد الكهرباء إلى المناطق الريفية وإيجابيات ذلك على التعليم في أربع قرى في تونس في عام 2001⁽²⁷⁾ أن أداء المدارس في تلك القرى قد تحسن وارتفعت نسبة المتخرجين منها إلى ما بين 60 و70 في المائة، وأن نسبة التحاق البنات بالمدارس قد ارتفعت بفضل تقلص مخاطر ذهابهن إليها وتخليصهن من أعباء جلب الوقود والمياه، وأن نسبة الإصابات بأمراض العيون قد انخفضت بفضل تحسن درجة إنارة الفصول الدراسية نتيجة التحول من استخدام الشموع ومصابيح الكيروسين إلى الكهرباء، بعدما كان التلاميذ مطالبين بإحضار شموع معهم في الفصول الصباحية طوال فصل الشتاء.

(ج) الاقتصاد المنزلي

إن تعزيز إمدادات الطاقة الحديثة إلى المناطق الريفية، بما توفره من إضاءة وقوة محرك، يتيح ظروفاً معيشية أفضل للمرأة بتخليصها من عبء تجميع الوقود وحمله لأغراض الطبخ وتسخين المياه والتدفئة، ومن عناء طحن الحبوب وما يتطلبه ذلك من جهد ووقت، فيصبح لديها الوقت لممارسة أنشطة أخرى مدرة للدخل أو تحسين دخلها عن طريق تطوير أنشطتها الإنتاجية. وعلى سبيل المثال، فإن الدراسة التي أجريت عن أثر إمداد الكهرباء إلى المناطق الريفية في تونس، بينت أن الفتيات القرويات بتن قدرات على مزاوله الأشغال اليدوية في الفترات المسائية مثل الحياكة والنسيج، والانكباب على أنشطة اقتصادية جديدة مثل التطريز وتصفيف الشعر وغيرها، وأنهن يفضلن هذه الأنشطة على العمل في المدن.

(د) أنشطة المرأة الثقافية والاجتماعية

إن توفر إمدادات الطاقة، خاصة الكهرباء، إلى المناطق الريفية يغير نوعية حياة المرأة، فيتبقي لديها متسع من الوقت، بعد إدارة شؤون منزلها، لتوجيه اهتمامها إلى ما يدور حولها من قضايا اجتماعية وسياسية محلية وعالمية من خلال الإذاعة والتلفزيون وما يقدمانه من برامج تعزز الثقافة بقضايا عديدة، خاصة الوقاية من الأمراض وتنظيم الأسرة. وما تكتسبه المرأة الريفية من ثقافات خلال الوقت المتاح لها يتفاعل في وجدانها ويمنحها الثقة بالنفس لعرض قضاياها والدفاع عن نفسها والقيام بدور قيادي.

4- الطاقة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

Cecelski, E., *Enabling Equitable Access to Rural Electrification: Current Thinking on Energy, Poverty and Gender*, (27) in: *Energy, Poverty and Gender*, Appendix 2, The World Bank, 2003. Available at: www.worldbank.org.

يوضح الجدول 5 الترابط بين تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتوفير الطاقة في المناطق الريفية، والإجراءات المطلوبة لتحقيق كل من تلك الأهداف، وانعكاس ذلك على تحسين الأوضاع الاجتماعية والصحية وتوفير مقومات التنمية للمرأة والرجل.

الجدول 5 - الترابط بين تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتوفير الطاقة في المناطق الريفية

الهدف	الغايات المطلوب تنفيذها بحلول عام 2015	الإنجازات التي تتحقق بتوفير الطاقة
القضاء على الفقر المدقع والجوع	- تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف؛ - تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف.	- تطوير المؤسسات والخدمات الصحية والتعليمية؛ - توفير فرص عمل جديدة نتيجة إتاحة إمكانية العمل بعد غروب الشمس بفضل الإنارة؛ - تأمين احتياجات مياه الشرب والري وغيرها بضخ المياه؛ - تحسين إنتاج الغذاء واقتصاديات الزراعة بفضل الطاقة المستخدمة للري وتشغيل الآليات الزراعية؛ - تأمين وسائل أفضل لحفظ الطعام عبر التجميد.
تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	- كفاية تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي	- بقاء المعلمين في المناطق الريفية وتحسين الخدمات التعليمية؛ - توفير وقت الفتيات وزيادة إقبالهن على التعليم، وإتاحة إمكانية فتح صفوف مسائية؛ - زيادة مجالات التعليم في المدرسة والمنزل عبر وسائل الإعلام؛ - توفير فرص استخدام أدوات إنتاجية مثل آلات النسيج وأجهزة تعليمية مثل الحاسوب.
تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	- إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم	- تخفيض الوقت الذي تستهلكه المرأة في الأعمال المنزلية وجمع الوقود للطبخ وجمع المحصول ونقل المياه؛ - تحسين شروط الأمان للمرأة في الشوارع بفضل الإنارة؛ - إتاحة فرص لإنشاء مؤسسات صغيرة تشغيلها وتديرها المرأة بوجود خدمات الطاقة الموثوق بها وذات الكلفة المقبولة.
تخفيض معدل وفيات الأطفال	- تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين	- التقليل من التعرض للتلوث داخل المنازل باستخدام الوقود النظيف والتجهيزات الحديثة - استخدام موافد أكثر أمناً - تحسين التغذية والصحة من خلال الطعام المطبوخ والمياه المغلية
تحسين الصحة النفاسية	- تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع	- توفير شروط أفضل للحصول على الخدمات الطبية من أدوية، وحقن مبردة، وأجهزة معقمة؛ - نقل آمن وتسهيلات صحية ليلاً خاصة في حالات الولادة؛ - مساهمة هامة لوسائل الإعلام من راديو وتلفزيون في الصحة التعليمية والتخطيط العائلي.
كفاية الاستدامة البيئية	- إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية؛ - تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف؛ - تحقيق تحسين كبير لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة.	- التغلب على مشاكل تعرية الأراضي الزراعية والتصحر الناتجة عن استخدام الوقود التقليدي؛ - تعزيز استدامة المصادر الطبيعية بتحسين كفاءة استخدام الطاقة في إنتاج المحاصيل؛ - تخفيض انبعاث الغازات التي تسبب الاحتباس الحراري، من خلال تحسين كفاءة استخدام الوقود؛ - إدارة أفضل للموارد الطبيعية بإنتاج الوقود الأنظف؛ - تقصير الوقت وتخفيف العمل اللازم لنقل المياه بتفقيتها أو

ضخها محلياً.

المصادر: UNDP, *World Energy Assessment: Energy and the Challenge of Sustainability*, 2004. Available at: www.undp.org/energy.

UNDP, *UNDP and Energy for Sustainable Development*, December 2004. Available at: www.undp.org/energy.

Havet, I., *Linking women and energy at the local level to global goals and targets*, in: International Energy Initiative, *Energy for Sustainable Development*, vol. VII, No. 3. September 2003. Available at: <http://www.jeiglobal.org/esd.html>.

باء - دور المرأة الريفية الحالي في ترشيد استهلاك الطاقة

1 - موقف كل من المرأة والرجل من موارد الطاقة

المرأة الريفية هي المسؤولة الأولى عن توفير الطاقة للمنزل. ولكن عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرار حول شراء المعدات اللازمة لذلك، يكون القرار للرجل. وتبين دراسة لإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة أن للرجل تفكيراً مختلفاً حول استعمال الطاقة، لأنه يميل في الأغلب إلى الأنشطة الترفيهية مثل التلفزيون والراديو، في حال توفر الكهرباء، بينما يميل تفكير المرأة إلى تجهيز البيت بالمعدات التي تتطلب منها جهداً أقل في العمل اليومي⁽²⁸⁾. ومن المتعارف عليه أن المرأة أكثر استعداداً لتحمل المسؤولية في إدارة الموارد المنزلية، ومع ذلك فهي الأقل مساهمة في صنع القرارات الرئيسية التي تؤثر في بيئتها الطبيعية. ويلخص الجدول 6 الغايات الاستهلاكية والإنتاجية والاستراتيجية من توفير موارد الطاقة.

الجدول 6 - الطاقة لتلبية حاجات المرأة الاستهلاكية والإنتاجية والاستراتيجية

نوع الطاقة	الغايات العملية	الغايات الإنتاجية	القضايا الاستراتيجية
كهرباء	- تخفيف الحاجة إلى حمل المياه باستخدام الكهرباء لضخ المياه؛ - تخفيف آثار الحر بفضل المراوح الكهربائية؛ - تحسين شروط العمل في البيت بفضل الإضاءة الكهربائية.	- إمكانية زيادة النشاطات أثناء ساعات المساء؛ - استخدام التبريد لإنتاج وبيع الأغذية؛ - دعم المشاريع الصغيرة المتخصصة.	- توفير الأمن في الطرقات والأماكن العامة لتشجيع المرأة على المشاركة في نشاطات مثل الدروس المسائية والاجتماعات؛ - توسيع الآفاق من خلال الإذاعة والتلفزيون والإنترنت.
الكتلة الأحيائية المحسنة (تقنية الإمداد والتحويل)	- ضمان الصحة والسلامة باستعمال الطباخات المحسنة؛ - استهلاك وقت أقصر وجهد أقل في تجميع وحمل الحطب.	- تخصيص مزيد من الوقت للأنشطة المنتجة؛ - كلفة مخفضة للعمليات الحرارية ضمن الأنشطة المنتجة المدرة للدخل.	إدارة الغايات الطبيعية ضمن الأطر الأهلية لإدارة الغابات
طاقة ميكانيكية	- مكننة طحن الحبوب؛ - مكننة نقل المياه والمحاصيل.	زيادة أنواع المشاريع الصغيرة المختلفة	المواصلات تتيح النفاذ إلى فرص تجارية واجتماعية وسياسية

المصدر: UNDP, *Gender & Energy for Sustainable Development: A Toolkit and Resource Guide*, 2004. Available at: www.undp.org/energy.

Clancy, J. et al., *The Gender-Energy-Poverty Nexus: finding the energy to address gender concerns in development*, (28)

Department for International Development, UK.

2- دور المرأة في ترشيد استهلاك الطاقة

يناقش هذا القسم الفرص المتاحة أمام المرأة لترشيد استهلاك أنواع الوقود الأكثر شيوعاً في المناطق الريفية، خاصة الكتلة الأحيائية (biomass) والمشتقات النفطية، إضافة إلى الكهرباء، في حال توفرها.

(أ) الكتلة الأحيائية

تشمل أنواع الكتلة الأحيائية الحطب وبقايا المحاصيل الزراعية وروث الحيوانات، وتشكل نسبة عالية من مصادر الطاقة المتوفرة في المناطق الريفية الفقيرة. وعادة ما تقضي المرأة من ثلاث إلى أربع ساعات يومياً لجمع أنواع الكتلة الأحيائية التي تستخدم في الطبخ والتدفئة والصناعات الريفية بالرغم من تأثيراتها السلبية العديدة على البيئة.

وفي حين أن نسبة السكان الذين يستخدمون الكتل الإحيائية تقل عن 5 في المائة في معظم بلدان الإسكوا، تصل هذه النسبة إلى 32 في المائة في الجمهورية العربية السورية و42 في المائة في اليمن، كما يصل الاستخدام إلى أقصى النسب في فصل الشتاء⁽²⁹⁾.

ولتحسين كفاءة استخدام الطاقة الصادرة عن الكتلة الأحيائية أو ترشيد استهلاكها عندما تصبح أنواع الكتلة الأحيائية نادرة، يترتب على المرأة اتخاذ إجراءات عدة⁽³⁰⁾، منها: (1) تغيير أساليب الطبخ بهدف توفير الوقود وذلك بالتقليل من عدد وجبات الطعام الساخنة في اليوم؛ (2) تحسين كفاءة وسائل الطبخ المستخدمة، أو استخدام وسائل متطورة أعلى كفاءة؛ و(3) استخدام تقنية القولبة لإعداد وقود جيد يشغل حجماً أقل ويمكن تخزينه ونقله بسهولة وبكلفة أقل. وكل ذلك يتيح للمرأة وقتاً أطول للعمل المنزلي ويحافظ على البيئة.

(ب) المشتقات النفطية

تستخدم المرأة الريفية المشتقات النفطية، مثل الكيروسين وغاز البترول المسال، في حال توفرها بأسعار مناسبة، لأنها تمثل وقوداً أكثر كفاءة وأسهل وأنظف وأوفر للوقت مقارنة بوقود الكتلة الأحيائية. ويغلب استخدام الكيروسين للإضاءة وغاز البترول المسال كوقود للطبخ لدى العائلات ذات الدخل المتوسط والعالي. وهذا لم يخفف بشكل عام على المرأة الريفية من عبء جمع الحطب والمخلفات الضرورية كوقود للتدفئة، خصوصاً في المناطق الباردة.

(1) الكيروسين: يعد الكيروسين البديل الأول للحطب في المناطق الريفية، وهو أسهل للنقل ويمكن أن يباع بكميات صغيرة. ومع أن التحول إلى الكيروسين يعتبر خياراً جذاباً يخفف من مشقات المرأة الريفية ومن الضرر على صحتها، إلا أن استخدامه يعتمد على توفر الدخل، كما

(29) الأمم المتحدة، شعبة الإحصاء، قاعدة بيانات مؤشرات الألفية، 2003. متاحة على العنوان: http://millenniumindicators.un.org/unsd/mi/mi_series_resultsd.asp?rowID=712&fid.

(30) Aristanti, Ch., *Gender, Biomass Energy and Health*, in: *Wood Energy News*, vol. 12, No. 1, December 1996/April 1997; and Grover, P.D., *Briquetting of Wood and Agro Residues*, in: *Wood Energy News*, vol. 10, No. 3, September 1995, published by the FAO Regional Wood Energy Development Programme in Asia, Bangkok. Available at: www.rwdep.org.

أنه يستخدم عموماً للإضاءة أكثر مما للطبخ لأن طباخات الكيروسين تصدر رائحة كريهة وضجيجاً عند الاستعمال وهي مصدر لتلوث الهواء داخل المنزل⁽³¹⁾؛

(2) غاز البترول المسال: يعتبر غاز البترول المسال وقوداً سهلاً ونظيفاً، إلا أنه نادر الاستعمال في المناطق الريفية الفقيرة نظراً لارتفاع كلفته، فيغلب استخدامه لدى العائلات ذات الدخل المتوسط والعالي في طباخات تختصر وقت الطبخ ونادراً ما تحتاج إلى صيانة إذ يمكن للمرأة أن تتعلم بسهولة كيفية صيانتها واستغلال كفاءتها. إلا أن التحول إلى غاز البترول المسال في الريف يواجه عدة تحديات ومنها الكلفة، وصعوبة توفير الإمداد الكافي من عبوات الغاز والتوزيع في الأوقات المناسبة، وقصور الوعي العام بفوائده والاستخدام الآمن لعبواته. وعلى الرغم من ذلك، يمكن استخدامه في عدة مجالات مشتركة على صعيد المجتمع المحلي ومنها التبريد لحفظ الأغذية في المحلات واللقاحات في العيادات، وتسخين المياه في الحمامات العامة، والإضاءة لتمديد ساعات العمل وزيادة الإنتاج وتشغيل المراكز الاجتماعية والترفيهية وغيرها، واستبدال الغازولين والديزل في وسائل النقل لتخفيض الانبعاثات⁽³²⁾.

(ج) الكهرباء

اقتصرت برامج كهربية الريف في البلدان الأعضاء في الإسكوا على وصل القرى والمناطق النائية بالشبكات الوطنية للكهرباء، التي غالباً ما تعود ملكيتها إلى القطاع العام. وارتبط ذلك بتوفر الموارد المالية في الميزانية، مما جعل القرى الصغيرة النائية ذات العدد القليل من السكان آخر المناطق التي تصلها الكهرباء، لأن كلفة الإمدادات إلى تلك القرى وتغذيتها عالية. وتعد الكهرباء طاقة نظيفة وسهلة الاستعمال وتستخدم في مجالات وتطبيقات عديدة. وبالرغم من أن إمداد المجتمع المحلي بالكهرباء يولد فرصاً للعمل ويؤدي إلى زيادة الدخل، فإن استمرار تزويد المناطق النائية بالكهرباء غير مضمون في العديد من الحالات، وأصبح انقطاع الكهرباء أمراً شائعاً. لذا، تضطر المجتمعات المحلية الريفية إلى استخدام مولدات الديزل الخاصة كبديل أولي للكهرباء المنقطعة، في العديد من القرى النائية، إما بشكل مستقل للاستعمال المنزلي أو كجزء من شبكة توزيع محلية تديرها مصلحة عامة أو شركة خاصة⁽³³⁾.

وعلى الرغم من الكلفة العالية لإنتاج الكهرباء بواسطة مولدات الديزل، إلا أن السكان المحليين يتقبلونها بسبب التحسينات الهائلة التي تتيحها لمستوى معيشتهم من خلال تلبية الحاجات الأساسية في المنازل وفي التطبيقات الزراعية. ولا بد من تخفيض تلك الكلفة بغية جذب الصناعات إلى المناطق الريفية النائية وتوليد فرص عمل جديدة.

Practical Action (previously known as the Intermediate Technology Development Group), *Kerosene and Liquid Petroleum Gas*, in: *Technical Brief*, 20 October 2006. Available at: www.practicalaction.org/practicalanswers/product_info.php?Products_id=142.

WLPGA/UNDP, *LP Gas Applications for Rural Energy Development*, August 2003. Available at: www.worldlpgas.com. (32)

Practical Action (previously known as the Intermediate Technology Development Group), *Energy for Rural Communities*, in: *Technical Brief*. 25 September 2007. Available at: www.practicalaction.org/practicalanswers/product_info.php?products_id=267. (33)

جيم- تفعيل دور المرأة الريفية في ترشيد استهلاك الطاقة: المعوقات وسبل تذليلها

يعد توفير إمدادات الطاقة أمراً بالغ الأهمية لتسهيل مسؤوليات المرأة الريفية وتعزيز مساهمتها في تحقيق التنمية. إلا أن هناك عدداً من العوامل التي تعوق تفعيل دور المرأة الريفية في ترشيد استهلاك الطاقة. وفي ما يلي عرض لأهم تلك المعوقات والسبل المقترحة لتذليلها:

1- المعوقات

يمكن إيجاز المعوقات التي تعترض تفعيل دور المرأة الريفية في ترشيد استهلاك الطاقة بالنقاط التالية:

(أ) عدم مراعاة الاعتبارات الخاصة بالنوع الاجتماعي عند وضع السياسات المتعلقة بخطط وأنظمة الإمداد بالطاقة، في ظل عدم توفر بيانات إحصائية بشأن توزيع واستهلاك مصادر الطاقة المختلفة طبقاً للنوع الاجتماعي؛

(ب) غياب الدراسات بشأن تقييم مستوى الجهد الذي تبذله المرأة الريفية والوقت الذي تصرفه من أجل توفير موارد الطاقة للأسرة، وعدم توفر بيانات حول نسب استهلاك المصادر غير التجارية للطاقة، ومجالات استخدامها، والآثار البيئية والصحية المترتبة عليها، بالنسبة إلى المرأة والرجل والأسرة؛

(ج) ارتفاع تكاليف إمدادات الكهرباء إلى المناطق الريفية بسبب بعدها عن الشبكات الكهربائية المتوفرة، مما يقلل من احتمالات مد الشبكات الكهربائية إلى هذه المناطق في المستقبل المنظور، ويحد من قدرة الأسرة على تحسين نمط حياتها وإيجاد فرص عمل؛

(د) عدم توفر المعلومات للمجتمعات الريفية بشأن المصادر والتقنيات البديلة للطاقة، خاصة نظم الطاقة المتجددة وكيفية استخدامها، مما يعيق انتشار استخدام التقنيات الجديدة ذات الكفاءة، ويحرم الرجل والمرأة معاً من فرص الاختيار بين البدائل المتاحة طبقاً للظروف السائدة في المناطق التي يعيشان فيها؛

(•) عدم توفر المعلومات والإرشادات للمرأة الريفية بشأن أفضل الطرق لإدارة موارد الطاقة المتاحة وترشيد استهلاكها والآثار البيئية المترتبة عليها؛

(و) توجه الحكومات إلى خصخصة منشآت الطاقة للتخفيف من عبء تنفيذ هذه المنشآت على موازنة الدولة، يؤثر سلباً على إمكانية توفير إمدادات الطاقة للفقراء، لأنه من غير المتوقع أن يبادر القطاع الخاص إلى تمويل إمدادات الطاقة إلى المناطق الريفية من دون مساندة حكومية.

2- سبل تذليل المعوقات

إن إيجاد السبل اللازمة لتذليل المعوقات التي تقوض جهود تفعيل دور المرأة الريفية في ترشيد استهلاك الطاقة لا يقتصر على اتخاذ إجراءات على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي، بل إجراءات تؤول إلى إدراج قضايا النوع الاجتماعي ضمن السياسات الوطنية المتعلقة بالطاقة، وذلك من خلال العمل في الاتجاهات الأساسية التالية:

(أ) إدراج قضايا النوع الاجتماعي ضمن سياسات الطاقة

يتطلب إدراج قضايا النوع الاجتماعي ضمن سياسات الطاقة التمييز بين احتياجات المرأة واحتياجات الرجل إلى الطاقة على المستويات المختلفة، واعتبار النوع الاجتماعي أحد العوامل الأساسية التي يجب أن تؤخذ بالاعتبار عند وضع خطط الطاقة. ويتحقق ذلك عن طريق القيام بما يلي:

(1) دراسة النمط الاقتصادي للنشاطات التي تقوم بها المرأة وتلك التي يقوم بها الرجل، وخاصة النشاطات التي تكون فيها الطاقة عنصراً أساسياً، ووضع تصنيف لتلك النشاطات؛

(2) مناقشة قضايا النوع الاجتماعي في مجال الطاقة، بمشاركة فاعلة للمرأة، من أجل وضع سياسات وخطط للطاقة كفيلة بتوفير ظروف معيشية ومعدلات تنمية أفضل.

(ب) تعزيز إمدادات الطاقة إلى المناطق الريفية والفقيرة

يؤدي تعزيز إمدادات الطاقة إلى المناطق الريفية والفقيرة إلى تحسين الظروف المعيشية وبتيح للمرأة أن تقوم بدورها بشكل أفضل في رعاية الأطفال وتثقيفهم، وأن تشارك في النشاطات التنقيفية والتعليمية والاجتماعية والأنشطة الإنتاجية الصغيرة، مما يساهم في تعزيز معدلات التنمية، ويتحقق ذلك عن طريق القيام بما يلي:

(1) إنشاء وتوفير شبكات كهرباء مستقلة ومنفصلة عن الشبكات الرئيسية، واستخدام أنظمة الطاقة المتجددة كلما أمكن؛

(2) اتباع سياسات تسعير مناسبة لمصادر الوقود، وتسهيل نقلها إلى مناطق الاستخدام، وتشجيع استخدام أنواع الوقود الأنظف بيئياً، مثل غاز البيوتان المسال أو الغاز الطبيعي.

(ج) تطوير تقنيات الطاقة المستدامة

يتطلب تطوير تقنيات الطاقة المستدامة مشاركة المرأة على نحو فعال ويستلزم إقرار سياسات تهدف إلى تحقيق ما يلي:

(1) تطوير تقنيات بسيطة وذات كفاءة تفي بالاحتياجات المنزلية من الطاقة في المناطق الريفية؛

(2) إقامة أنظمة مستقلة لتوفير الطاقة تعتمد على المصادر المحلية المتوفرة عن طريق الاستفادة من إمكانات التصنيع المحلي لبعض تلك الأنظمة؛

(3) توفير آليات تمويل جديدة ومشجعة تتيح للعائلات وأصحاب الأعمال الصغيرة الحصول على تسهيلات لشراء معدات للطاقة أعلى كفاءة وأقل كلفة، أو الشروع في أنشطة اقتصادية صغيرة لتصنيع هذه المعدات وصيانتها.

(د) تمكين المرأة الريفية وبناء قدراتها في مجال الطاقة

يعتبر بناء قدرات المرأة الريفية في مجال الطاقة مدخلاً رئيسياً لتمكينها من الدفع باتجاه مراعاة النوع الاجتماعي في وضع السياسات، على أن يتحقق ذلك بمساهمة واسعة من النساء والرجال معاً وعلى كافة المستويات، مما يتطلب تطوير ما يلي:

- (1) برامج لتعريف المرأة الريفية على تقنيات الطاقة الحديثة ووسائل توفيرها وتسهيل مهامها وإتاحة الفرصة لها للمشاركة في أعمال تؤدي إلى زيادة دخل الأسرة؛
- (2) سياسات اجتماعية تهدف إلى إشراك المرأة الريفية في وضع خطط الإمداد بالطاقة وتنفيذها، وتحديث خدمات الطاقة المتوفرة وزيادة كفاءتها من أجل تخفيض الأعمال الهامشية وزيادة الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها المرأة وتحسين نوعية الحياة.

دال - نماذج لتقنيات الطاقة المتجددة للاستخدامات الريفية

إن التأخر في إمداد المناطق الريفية بالطاقة التقليدية يدفع بالناس في تلك المناطق، وخاصة النائية منها، إلى استخدام نظم الطاقة المتجددة، خصوصاً وأن لامركزية هذه النظم تسمح باقتنائها في المنازل والمرافق العامة. والطاقة المتجددة تهيئ المناخ لتنمية اقتصادية أفضل لأنها تتيح إقامة صناعات جديدة وتوفير فرص عمل فتسهم في الحد من الفقر، ولحماية البيئة لأنها تخفف من التلوث وتساعد في الحفاظ على الثروات الطبيعية من نفط وغاز طبيعي⁽³⁴⁾.

وتمنح البدائل الحديثة المتمثلة في تقنيات الطاقة المتجددة، إذا تم التدريب عليها ونشرها والتوعية بها، المرأة الريفية خيارات للطاقة تلبي احتياجاتها على وجه أفضل. وأهم هذه البدائل الغاز الأحيائي والطاقة الشمسية. وقد تم تطوير تقنيات الطاقة المتجددة واستخدامها على مستويات مختلفة في البلدان الأعضاء في الإسكوا، خاصة جمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية العربية السورية. كما بدأت الجمهورية اليمنية برنامجاً طموحاً في هذا المجال. وتضطلع الإسكوا بدور هام في بناء قدرات البلدان الأعضاء فيما يتعلق بهذه التقنيات، من خلال مشروع ريادي تنفذه بدعم من صندوق أوبك للتنمية الدولية لنشر خدمات الطاقة المتجددة في المناطق الريفية، بهدف التخفيف من حدة الفقر في المنطقة. ويقضي هذا المشروع بتقييم إمكانات استخدام نظم الطاقة المتجددة في المناطق الريفية، وزيادة إمداد تلك المناطق بخدمات الطاقة الحديثة من أجل تعزيز دور المرأة الريفية في التنمية، وتوليد فرص عمل للنساء والشباب. وتتضمن أنشطة المشروع تنظيم حملات توعية بنظم الطاقة المتجددة للمناطق الريفية، وورش عمل بشأن بناء القدرات لاستخدام هذه النظم وإيجاد وسائل لتذليل العقبات التي تعترض هذا الاستخدام.

1 - الغاز الأحيائي

تقضي تقنية الغاز الأحيائي بمعالجة المخلفات الحيوانية والزراعية، مثل روث الماشية والحطب، بواسطة التخمر اللاهوائي بدلاً من حرقها. وتستخدم هذه التقنية لإنتاج وقود نظيف غني بالميثان بنسبة

(34) Clancy, J. et al., *Gender Equity and Renewable Energies*, Thematic background paper for the International Conference for Renewable Energies, Bonn, 2004. Available at: www.renewables2004.de.

تتراوح بين 50 و70 في المائة ولا يسيئ إلى البيئة ولا إلى الصحة العامة. وينتج أيضاً عن عمليات التخمير سماد زراعي عضوي. ويستخدم الغاز الأحيائي في الإضاءة والطبخ حيث يكفي المتر المكعب الواحد منه، في المتوسط، لإعداد ثلاث وجبات لعائلة مكونة من خمسة إلى ستة أفراد.

ويراعى عند إنشاء وحدات الغاز الأحيائي نوع المخمر المطلوب وحجمه، وعدد أفراد الأسرة وما تحتاج إليه من طهي وإضاءة، وكمية الروث اللازمة يومياً. ويجب اتباع الأسلوب الفني في تخطيط الوحدة وتشغيلها وصيانتها، بغية تحقيق الإمداد الدوري والمستمر بالغاز الأحيائي. ولكن وحدات الغاز الأحيائي التي تشجع المرأة على استخدامها نظراً لفوائدها، تشوبها بعض العيوب، أهمها ارتفاع سعر الوحدة وكلفة إنشائها وصعوبة تشغيلها وصيانتها، وعدم توفر العدد الكافي من رؤوس الماشية لدى الأسرة لإنتاج كمية الغاز المطلوبة بتواصل وثبات.

وقد انتشرت وحدات الغاز الأحيائي في الهند والصين والبرازيل، وفي بعض المناطق الريفية لعدد من البلدان الأعضاء في الإسكوا. وكانت الكلفة الاستثمارية لهذه الوحدات وصيانتها وإدارتها أعلى من المتوقع، نتيجة عدم خبرة الأسر في تشغيلها وصعوبة الحصول على كميات كافية من روث الماشية والمياه اللازمة لعملية التخمير في بعض الحالات. إلا أن المطبخ النظيف والطهي السريع، وتوفير الوقت والمال والإضاءة المريحة تستحق الجهد المبذول لإقامة وحدات الغاز الأحيائي والحفاظ على تشغيلها، على أن تنظر الجهات المختصة بالطاقة والتنمية الريفية في تطوير هذه المعدات وتوفير آليات لتمويلها على مستوى القرية.

2- الطاقة الشمسية المنزلية⁽³⁵⁾

تعتبر نظم الطاقة الشمسية المنزلية أكثر التطبيقات شيوعاً في المناطق الريفية في الدول النامية، لأنها، بشكل عام، تقدم مصدراً للكهرباء موثوقاً به ويضمن خدمة مستمرة، في حين أن الشبكة الكهربائية ومولدات الديزل الاحتياطية تشوبها العيوب. وتتميز نظم الطاقة الشمسية بالمرونة في التصميم وسهولة الصيانة وطول مدة خدمتها التي تصل إلى أكثر من 20 عاماً. إلا أن أهم التحديات التي تواجه انتشارها، عدم توفرها في السوق المحلية وارتفاع كلفتها التأسيسية.

وقد وفرت نظم الطاقة الشمسية خدمات كثيرة، خاصة للنساء والأطفال، لأن الإضاءة سمحت لهم بقضاء أوقات طويلة في المنزل والقيام بأنشطة منزلية والدراسة في الليل ومتابعة وسائل الإعلام المسموعة والمرئية. وقد بينت أمثلة عديدة عن إمداد الكهرباء إلى المناطق الريفية في بعض البلدان أن الأنشطة التي تقوم بها المرأة في المنزل، ومنها الأعمال اليدوية والحياكة والتطريز، تحولت إلى أنشطة إنتاجية مربحة ومدرة للدخل بفضل وجود إضاءة جيدة تمكن المرأة من زيادة ساعات عملها.

فالطاقة الشمسية تستخدم للطبخ والإضاءة وتسخين المياه والتجفيف، ونظام توليدها يعتبر مصدراً نظيفاً متاحاً من 8 إلى 10 ساعات في اليوم ولا يستهلك وقت المرأة، كما أن تشغيل نظام الطاقة الشمسية منخفض الكلفة ولا يحتاج إلى وقود، إلا أن من عيوبه ارتفاع كلفة تأسيسه بالمقارنة مع النظم التقليدية، واقتصار إنتاجيته على الأيام المشمسة فقط.

(35) المرجع نفسه.

ولوحظ أن معظم الذين تابعوا برامج التدريب على صيانة نظم الطاقة الشمسية كانوا من الرجال، ولكن عند ظهور ضرورة إجراء صيانة لنظام الطاقة الشمسية المنزلية لم يتواجد الرجل في المنزل ولم تتمكن المرأة من التصرف لافتقارها إلى المهارة المطلوبة، فتعثر أداء ذلك النظام، مما استدعى تدريب المرأة على تنفيذ تعليمات الصيانة في حالة عدم تواجد الرجل، وهذا ما اتبعته الإسكوا في الإعداد لتنفيذ مشروع نظم الطاقة الشمسية للاستخدامات المنزلية وإضاءة الشوارع في الريف اليمني⁽³⁶⁾.

رابعاً- دور المرأة الريفية في حماية البيئة في منطقة الإسكوا

ألف- المنظور العام لعلاقة المرأة بالبيئة

انطلق الاهتمام العالمي بعلاقة المرأة بالبيئة من واقع أن المرأة هي المتعامل الأول والمباشر مع موارد المياه والطاقة وأساليب الصرف الصحي، وهي الموجه الأساسي للنشء وممارس العادات البيئية، السليمة منها وغير السليمة. وأثير الجدل حول علاقة المرأة بالبيئة في البلدان النامية لكون المرأة أداة حماية وتحسين للبيئة من جهة، ومسببة لتدهور البيئة من جهة أخرى. وانطلاقاً من موقع المرأة كأم ومربية ومستهلكة وأحياناً منتجة، ومن تزايد فرص مشاركتها في الأعمال التجارية والإنتاجية وفي السياسة، أصبح يُنظر إلى المرأة باعتبارها تقوم بدور حاسم في المساعي المبذولة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية لترشيد استخدام موارد المياه والطاقة المختلفة والحد من التدهور البيئي وخفض انتشار الأمراض⁽³⁷⁾. وبات مؤكداً أن للمرأة دوراً أساسياً في وضع وتنفيذ حلول شاملة ومتكاملة لحماية البيئة وأنه من دون مشاركة المرأة المتساوية مع الرجل تبقى حماية البيئة من المهمات الصعبة.

1- المرأة ضحية البيئة

كانت أول صورة لعلاقة المرأة بالبيئة في منتصف القرن الماضي قد أظهرتها كضحية للتنمية والتدهور البيئي، من جراء تعرضها للمخاطر البيئية أثناء القيام بمهامها داخل المنزل وفي عملها المهني خارجه وللملوثات الصناعية والمبيدات الزراعية المختلفة أثناء عملها إلى جانب الرجل في الحقل وفي صناعات عديدة. ولذلك، بذلت الجهود لتحديد آثار التدهور البيئي على المرأة، خصوصاً ما يتعلق بندرة المياه وغياب خدمات الطاقة الحديثة. وثبت أن التأثيرات الصحية للملوثات البيئية أشد قسوة على المرأة بسبب تعرضها المباشر لملوثات المياه والغذاء والهواء الداخلي. فالتفاعلات الصحية الناتجة عن ذلك تكون أشد تأثيراً على المرأة من الرجل، لأن آثار تعرض المرأة للملوثات تمتد إلى الجنين أثناء الحمل وإلى المولود أثناء الرضاعة الطبيعية. ولذلك، تعاملت التقارير والدراسات البيئية مع المرأة من منظور ضعفها وتأثير البيئة عليها، وليس لكونها شريكاً في التعامل المباشر مع البيئة من خلال دورها كإدارية أو مدبرة أو كمقترحة للحلول.

2- المرأة مسببة لتدهور البيئة

(36) يندرج هذا المشروع في إطار المشروع الريادي الذي تنفذه الإسكوا، بدعم من صندوق أوبك للتنمية الدولية، لنشر خدمات الطاقة المتجددة في المناطق الريفية بغية التخفيف من حدة الفقر في البلدان الأعضاء في الإسكوا.

(37) الإسكوا، المرأة العربية والبيئة، ورقة قدمت في المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية القاهرة، 10-12

أيلول/سبتمبر 1991، E/ESCWA/ENVHS/1991/CRP/5.

أظهرت الدراسات التي أجريت عن البيئة خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي أن المرأة أحد المسؤولين الأساسيين عن التدهور البيئي، خاصة في المناطق الريفية، لأنها تعرض البيئة للانتهاكات خلال ممارساتها المعيشية اليومية بسبب ما تقوم به من استخراج للموارد الطبيعية اللازمة لاحتياجات الأسرة واستخدام هذه الموارد بطرق بدائية لا تراعي مقتضيات استدامتها وحماية البيئة، فحملت المرأة مسؤولية تدهور الغابات وانجراف التربة وتلوث المياه والهواء وانخفاض المحاصيل، وحتى مسؤولية كثرة الإنجاب. وفي موازاة ذلك، كشفت الدراسات أن السياسات الاجتماعية والاقتصادية المتبعة في البلدان النامية ساهمت في تعميق التفاوت بين الرجل والمرأة وتأخير تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة في المناطق الريفية، مما زاد من أعباء المرأة التي أُلقت بأوزار الفقر على موارد بيئتها.

3- المرأة محافظة على البيئة

وهكذا أدرك المجتمع الدولي أن تعامل المرأة الريفية مع الموارد الطبيعية على نحو يلحق الضرر بالبيئة إنما هو نتيجة طبيعية لافتقارها إلى المعرفة ولوضعها الاجتماعي والاقتصادي المتردي، وأنه يمكن حصر الأضرار الملحقة بالبيئة وتفايدها من خلال التوعية بالنظم السليمة لاستخدام الموارد الطبيعية والكفيلة بالحفاظ على البيئة. فحصل انقلاب في المفهوم الدولي لعلاقة المرأة بالبيئة وأعيد تقييم دورها في حماية البيئة، فتلاشت الصورة السابقة التي تظهر المرأة كمشوهة للبيئة لتعطي مكانها للصورة الحقيقية للمرأة كأداة أساسية في الدفاع عن البيئة وحمايتها، خاصة بعدما أثبتت التجارب والمشاريع المنفذة صحة هذه النظرية.

4- وضع المرأة والبيئة في المناطق الريفية

بالرغم من أن عدد سكان المناطق الريفية يتضاءل تدريجياً، لا يزال معظم الفقراء يعيشون في الريف. وينطبق ذلك على البلدان الأعضاء في الإسكوا التي يتزايد معدل الفقر فيها، خاصة في الريف أكثر منه في الحضر، وتصل نسبة الفقر إلى أقصاها في اليمن⁽³⁸⁾.

وبالإضافة إلى ندرة المياه وغياب مصادر الطاقة وخدماتها والتلوث الناتج عن حرق الوقود في البلدان الأعضاء في الإسكوا، فإن البيئة المتدهورة أصلاً من جراء تراكم سلسلة من خسارات التنوع البيولوجي وتلوث الهواء وسوء إدارة النفايات والنمو الاجتماعي والاقتصادي غير المستدام في تلك البلدان، تتعرض للأذى المستمر من جراء النزاعات العسكرية التي تزيد من تلوث الهواء والمياه والتربة وتدهور الغابات واستنزاف الموارد الطبيعية المختلفة⁽³⁹⁾.

وينبع الاهتمام بدور المرأة في الريف من أهمية إشعار المرأة بذاتها وزيادة وعيها بحقوقها ودورها الفردي والجماعي في الحفاظ على البيئة. وهذا الدور متعدد الأوجه ويتراوح بين التعامل المباشر مع البيئة من حيث الحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من التلوث، والتعامل غير المباشر من حيث توجيه وتربية النشء على التعامل السليم مع البيئة وصون القوانين وتطبيقها مما ينعكس على المجتمع عامة. وتتحقق فاعلية دور المرأة من خلال اعتبارها عنصراً أساسياً للتغيير وليس مجرد متلقية للمساعدات الإنمائية. ولكن

UNDP, *The Millennium Development Goals in Arab Countries: Towards 2015: Achievements and Aspirations*, (38) December 2003, p. 5. Available at: www.undp.org/mdg/regionalreports.html.

(39) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية 2000، التنمية في غربي آسيا. متاحة على الموقع التالي:

www.unep.org/geo/geo2000

لا يزال دور المرأة الريفية في حماية البيئة لا يحظى بالتقدير الكامل في منطقة الإسكوا، التي تفتقر إلى السياسات والآليات اللازمة لتفعيل هذا الدور، ولا تتوفر فيها المعلومات الكافية والأبحاث المتخصصة في هذا الموضوع.

ومن العقبان التي تعوق تمكين المرأة الريفية وتفعيل دورها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ومشاركتها في اتخاذ القرارات بشأن الحفاظ على البيئة في منطقة الإسكوا، الأعباء التي تتحملها في الأعمال المنزلية التي تستنزف طاقتها وتستغرق وقتاً طويلاً فتحرمها من استثمار طاقتها ووقتها في عمل مدر للدخل، والأمية المتفشية بين النساء اللواتي يشكلن حوالي ثلثي عدد الأميين من البالغين، وأغلبهن من سكان المناطق الريفية. ولذلك، أصبح اتخاذ الإجراءات اللازمة لتمكين المرأة الريفية وتفعيل مشاركتها في حماية البيئة من الأمور الملحة.

باء - دور المرأة الريفية في إدارة الموارد الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي

1 - إدارة الموارد الطبيعية

المرأة الريفية في كل أنحاء العالم هي المستخدم الأول للموارد الطبيعية والمتولي إدارة هذه الموارد بصورة تلقائية، لأنها تقضي ساعات طويلة في جمع المياه والحطب والطهي والتخلص من الفضلات وتوفير المسكن الصحي والنظيف للأسرة، بالإضافة إلى عملها في الزراعة. فالحصول على الموارد الطبيعية الثمينة عنصر أساسي في حياة المرأة الريفية اليومية، مما يجعلها بالضرورة ذات صلة حميمة بالقاعدة الأساسية للموارد الطبيعية من مياه وأرض وبذور وغطاء نباتي وأشجار. وإن معرفتها بأساليب التعامل السليم مع هذه الموارد وتطبيق هذه المعرفة يدعمان دورها الأساسي في تحقيق التنمية على المستويين الأسري والمجتمعي، خاصة ما يتعلق بتأمين المواد الغذائية، ومعالجة الآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية، وتجنب تحجيف رطوبة الأراضي الزراعية وتآكل التربة وزوال الغطاء النباتي، وغيرها من الأنشطة. ويتناول هذا الجزء دور المرأة في إدارة الموارد الطبيعية المتعلقة بالأراضي والغابات.

(أ) الأراضي

تعتبر الأراضي الزراعية من أكثر عناصر البيئة تعرضاً للتدهور بسبب استخدام الأسمدة والمبيدات بشكل متزايد، وأساليب الري والصرف التي ترفع مستوى المياه الجوفية، وأنظمة الصرف الصحي غير الملائمة، وكلها عوامل تلوث التربة وتفقد الخصوبة. ويضاف إلى هذه العوامل الرعي الجائر، غالباً في المناطق الجافة وشبه الجافة، مما أدى في بعض البلدان العربية إلى زوال الغطاء النباتي وتآكل التربة وما ينتج عن ذلك من تنشيط حركة الغبار في الهواء وزيادة الكثافة الرملية وبالتالي حدوث ظاهرة التصحر وانتشارها. وهذا التدهور في نوعية الأراضي يفرض ضغوطاً إضافية على الموارد الطبيعية ويؤدي إلى خفض في الإنتاج والدخل، وبالتالي زيادة حدة الفقر، فتفقد المرأة جزءاً من الناتج الاقتصادي بسبب تقلص الرقعة الزراعية التي كان من الممكن أن تحصل منها على مخزون غذائي قليل الكلفة. لذلك، تكون المرأة في أغلب الأحيان الأكثر تضرراً من الآثار الناجمة عن الجفاف⁽⁴⁰⁾.

(40) الإسكوا، تقرير الإسكوا الأول عن التنمية المائية: شدة تأثير المنطقة بالجفاف الاجتماعي الاقتصادي، 2005،

ولتفادي مخاطر التصحر، لا بد من دراسة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتصحر بغية معالجتها. وهنا يبرز دور المرأة في إدارة الموارد الطبيعية وحسن استخدام نظم المعرفة التقليدية التي اعتمد عليها سكان منطقة الإسكوا لحفظ توازن البيئة الصحراوية الدقيق. فاستعمال الطرق التقليدية في الزراعة واستكمالها بطرق حديثة يجعل المرأة ناشطة أساسية في مجال الحفاظ على خصوبة التربة. ومن خلال التعامل اليومي مع الموارد الطبيعية، من إعادة التشجير، وزراعة الأرض بشكل مستدام، وتجميع مياه المطر، وغيرها من الأنشطة، تساهم المرأة كعنصر أساسي في الجهاز غير الرسمي للإنذار المبكر بالجفاف وفي مكافحة التصحر. وتشارك المرأة في حملة التخصير ومقاومة التصحر على المستوى الفردي من خلال زراعة الحدائق المنزلية، وعلى المستوى الجماعي من خلال الجمعيات التطوعية.

إن ضمان حق المرأة الريفية في استغلال الأرض بشكل عاملاً أساسياً في ضمان الأمن الغذائي للأسرة الريفية. ولكن افتقارها إلى حق الحيازة الآمنة للأرض يعتبر من العوامل التي تعوق مشاركتها في إنتاج الأغذية وحماية الموارد الطبيعية بصورة فاعلة. فالعادات والتقاليد في معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا غالباً ما تحرم المرأة من المشاركة في حق امتلاك الأرض وتشغيلها ولا تسمح لها باتخاذ الأرض كضمانة عند اقتراض المال⁽⁴¹⁾. كما أن عدم إدراكها الكامل بحقوقها، وخاصة فيما يتعلق بالميراث، يشكل أحد العوامل التي تؤخر مشاركة المرأة الريفية في عملية الحفاظ على البيئة⁽⁴²⁾. وبالرغم من حصول المرأة على حق الميراث، ودعم الدول للمساواة في الحقوق دستورياً، تطغى العادات والممارسات على القوانين التشريعية التي تضمن تلك الحقوق علماً بأن هذه القوانين غير متكاملة وبحاجة إلى مراجعة وتطوير. فالميثاق العربي لحقوق الإنسان⁽⁴³⁾ يعترف بحق كل مواطن في الامتلاك، دون تمييز بين الرجل والمرأة. ولكن، في معظم الأحوال، تتخلى المرأة، وخاصة الريفية، عن هذا الحق لصالح أقاربها الرجال تحت الضغوط والعادات الاجتماعية.

ولا توجد إحصاءات دقيقة لمساحات الأراضي التي تمتلكها النساء في منطقة الإسكوا، لكن التقارير تدل على أن حصة النساء ضئيلة رغم التفاوت في نسبة الملكية على المستوى الإقليمي. فعلى سبيل المثال، تملك المرأة 28.6 في المائة من الأرض في الأردن، و4.9 في المائة في الإمارات، و0.4 في المائة في عمان⁽⁴⁴⁾. وحتى عند امتلاك المرأة للأرض، غالباً ما تكون المساحات أصغر من تلك التي يمتلكها الرجل، وتبقى هذه الأراضي تحت سيطرة الرجل. كما بينت دراسة ميدانية حول المرأة الريفية التفاوت في ملكية الأرض الزراعية، حيث إن المرأة تملك 2.9 في المائة فقط من الأراضي في الريف السوري، و10.2 في

FAO, IFAD & ILC, *Rural Women's Access to Land and Property in Selected Countries*, 2004, p. 16. Available at: (41) www.landcoalition.org/docs/ccedawr.htm.

(42) الإسكوا، التقرير الإقليمي العربي للمراجعة والتقييم العشري لتنفيذ منهاج عمل بيجين، 2004، E/ESCWA/WOM/2004/IG.1/3، ص 26.

(43) اعتمدت جامعة الدول العربية الميثاق العربي لحقوق الإنسان بموجب القرار 5427 المؤرخ 15 أيلول/سبتمبر 1997. متاح على موقع منظمة هيومان رايتس ووتش: www.hrw.org/arabic/un-files/text/arab1997.htm.

(44) FAO, *Gender and Law: Women's Rights in Agriculture*, 2002, Chapter II *Women's Rights to Land and Other Natural Resources*. Available at: www.fao.org/DOCREP/005/Y4311E/Y4311E00.htm.

المائة منها هي ملكية مشتركة بين الرجل والمرأة⁽⁴⁵⁾. وبالتالي تبقى فرص حصول المرأة الريفية على القروض محدودة جداً. فعلى سبيل المثال، حصلت النساء على 6 في المائة فقط من قروض مؤسسة الإقراض الزراعي في وزارة الزراعة في الأردن لعام 1996⁽⁴⁶⁾.

لا تستطيع المرأة الريفية المشاركة في عملية الحفاظ على الأراضي على المدى الطويل، دون تثبيت حقها في استغلال الأراضي والحصول على القروض والاعتمادات والتدريب وغير ذلك من طرق الدعم والمساندة.

(ب) الغابات

بالرغم من أن الغابات لا تغطي سوى 3.9 في المائة من مجمل أراضي منطقة الإسكوا، إلا أن بعض بلدان المنطقة، مثل لبنان والجمهورية العربية السورية، فيها من الغابات ما يلبي جزءاً كبيراً من الحاجات الغذائية للأسر الريفية، وخاصة في مراحل الجفاف والحروب، حين يعتمد سكان الريف على معرفتهم بالأغذية البرية والحرثية المستهلكة مثل الثمار والأوراق والأعشاب والمنكهات⁽⁴⁷⁾. كما تشكل الغابات مصدراً أساسياً لحطب الوقود وأحياناً مصدراً للدخل لأن الكثير مما تجمعته المرأة الريفية من الغابات يمكن أن يعالج ويسوق، موفراً دخلاً تكملياً لعائلتها. كما تكون الغابات أحياناً أخرى مصدراً للعمالة المأجورة حيث تعمل بعض النساء، بصورة مؤقتة أو موسمية، لمصالح الغابات وبالأخص في أعمال الصيانة وإعادة التشجير، كما هو الحال في الأردن والجمهورية العربية السورية⁽⁴⁸⁾. ومن خلال المحافظة على الغطاء الحرجي تساهم المرأة الريفية في التخفيف من أخطار الفيضانات المتمثلة في انجراف التربة وطمر مستودعات المياه والطرق المائية. ولكن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية هي التي تفوض حقوق المرأة في إدارة الغابات وما يستخرج منها من موارد في منطقة الإسكوا.

2- حماية التنوع البيولوجي

تساهم المرأة الريفية من خلال أنشطتها المعيشية اليومية في الحفاظ على النباتات والحيوانات والطيور التي تعيش طبيعياً في المناطق الجغرافية المختلفة وتشكل التنوع البيولوجي الذي تتميز به عدة بلدان في منطقة الإسكوا، ولذلك ينبغي عدم إهمال هذا الدور بل تفعيله من خلال ما يلي:

(أ) الاستفادة من خبرات ومعرفة السكان المحليين

(45) وزارة الزراعة السورية/صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المرأة الريفية في القطاع غير الرسمي في الجمهورية العربية السورية، دراسة ميدانية، 2000؛ والإسكوا، دور المرأة في الزراعة والتصنيع الغذائي في الجمهورية العربية السورية، 2003، E/ESCWA/SDD/2003/20، ص 40.

(46) راجع الحاشية 43. Chapter IV. *The Rights of Self-Employed Rural Women*.

(47) UNEP, *An Overview of Our Changing Environment: West Asia*, in: *GEO Year Book 2004/5*, p. 37.

(48) FAO, *Mission report: development of activities for women communities in Jordan and Syria*, by Simone Payeur.

1996. Available at: www.fao.org/docrep/X5206E/X5206e01.htm.

إن المرأة الريفية هي الأداة الأولى لنقل الموروث من عادات وممارسات ومعرفة عملية وتطبيقية في كل أوجه الحياة ومنها البيئة، تنتقلها الأجيال للحفاظ على تراكم الخبرات المحلية وتطوير الحلول المبنية على التجارب السابقة.

ورغم أن القائمين على عمليات التخطيط في البلدان الأعضاء في الإسكوا قد اعترفوا بقيمة التعلم والاستفادة مما لدى السكان المحليين، خاصة المرأة، من خبرات في مجال التأقلم مع البيئة وتحويلها والتعاطي معها، إلا أنهم لم ينظروا بالدقة اللازمة بعد في دور المرأة الماضي والحاضر في حماية البيئة ومعارفها القيمة في هذا المجال. فمن الضروري تسجيل خبراتها في كيفية الاستفادة من التنوع البيولوجي والحفاظ عليه، وذلك من خلال إشراكها في إدارة الاستخدامات الصحية والغذائية للتنوع البيولوجي والتي لها أبعاد اجتماعية واقتصادية هامة.

(ب) الحفاظ على الأعشاب والنباتات الطبية

إن الاتجاه العالمي إلى استخدام النباتات الطبيعية لاستخلاص المستحضرات الطبية، نظراً لفاعليتها في علاج الكثير من الأمراض من دون آثار جانبية، قد أعاد الثقة بالطب الشعبي وعلاجاته. وتكون المرأة الريفية عامة على علم بالفوائد الطبية للنباتات، فهي تستعمل لحاء الأشجار والجذور والأعشاب الحرجية والعطرية في وسائل العلاج التقليدية. وقد أصبحت هذه الوسائل مرغوبة لعلاج الأمراض التي زاد انتشارها وارتفعت تكاليف علاجها. ويعتبر عمل المرأة في هذا المجال من النشاطات الهامة التي تحفظ التوازن الطبيعي وتعالج الخلل البيئي، إلى جانب كونه مصدراً إضافياً للدخل.

وعلى سبيل المثال، فإن مشروع الأعشاب الطبية الذي أطلقته مؤسسة نور الحسين في عام 1989⁽⁴⁹⁾ ويشمل خمس قرى في شمال الأردن، يهدف إلى تمكين المرأة من تحويل الحقائق المنزلية والأراضي غير المستغلة إلى حدائق للأعشاب العطرية والطبية، مثل الصعتر والأصعين وزهرة البابونج. وتشارك المرأة الريفية في الأردن في كافة مراحل إنتاج وتعليب وتسويق الأعشاب التي تباع إما لتحضير الشاي أو لصنع الأدوية العشبية. وفي خلال سنة واحدة أنتج المشروع ما يوازي 10 في المائة من تصدير الأردن للصعتر، وما يزال يتوسع ليشمل المزارعين والتعاونيات الزراعية في المناطق الأخرى من الأردن.

وعلى مستوى آخر، وحيث أصبح إنشاء المحميات الطبيعية سواء البحرية أو الأرضية والحفاظ على الحياة البرية أموراً تحظى باهتمام عالمي كبير، بات من الطبيعي أن يكون للمرأة الريفية دور مباشر في تطوير المحميات الطبيعية وتنميتها، لأنها تستفيد من الأعشاب والنباتات البرية لزيادة دخلها الاقتصادي، ودور غير مباشر من خلال توعية النشء بطرق ووسائل المساهمة في الحفاظ على هذه المحميات.

(ج) تنمية الحدائق المنزلية

أدت جهود المرأة في استثمار الحدائق المنزلية والتجارية إلى نمو أنواع مختلفة من النباتات والأشجار المنتجة للأغذية وزيادة المساحات الخضراء. ورغم صغر مساحات الحدائق المنزلية ومحدودية إنتاجها، فهي توفر مخزوناً من الأغذية الأساسية والمتنوعة وتساهم في حماية الجو من التلوث. وبالإضافة إلى الأشجار المثمرة والخضار، فإن الزهور التي تُزرع في الحدائق المنزلية تجتذب النحل وتعزز إمكانية زيادة إنتاج العسل الطبيعي.

(49) أنشئت مؤسسة نور الحسين بمرسوم ملكي في عام 1985. العنوان الإلكتروني: <http://www.noor.gov.jo/main/nhf3.htm>

وتضطر المرأة الريفية إلى البحث عن مصادر إضافية للدخل كونها معرضة أكثر من الرجل للبطالة. ففي عام 2001، كشفت الإحصاءات أن 17.1 في المائة من النساء و35.3 في المائة من الشابات عاطلات عن العمل، في مقابل 10.6 في المائة من الرجال و24.5 في المائة من الشبان⁽⁵⁰⁾. ويشكل هذا الواقع دافعاً اقتصادياً للمرأة لتنمية الحدائق المنزلية، وخاصة في الريف، حيث تدفع صعوبة الوضع الاقتصادي ووفرة الأراضي الخصبة بالمرأة إلى إنتاج هذا المحصول الإضافي.

(د) تعزيز التنوع الزراعي وضمان الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي

وفي ظل ما تعانيه منطقة الإسكوا من عجز غذائي، تمثل المرأة الريفية خاصةً ركناً أساسياً في عملية الإنتاج من خلال أنشطتها الزراعية المتعددة. فالمرأة تكون 13.2 في المائة من اليد العاملة في قطاع الزراعة في المنطقة، وخاصة في اليمن بنسبة 87.8 في المائة والجمهورية العربية السورية بنسبة 55.4 في المائة⁽⁵¹⁾. ولا توجد إحصاءات تفصيلية عن دور المرأة الريفية في قطاع الزراعة، علماً بأنها تعمل إلى جانب الرجل في الري والحصاد وجمع المحاصيل والثمار وفي حملات مقاومة الديدان والآفات الزراعية. وتشير التقارير الإقليمية إلى أن معظم النساء يساهمن في العمالة الأسرية والعمالة المؤقتة في فصول القطاف وأيضاً في التصنيع الزراعي.

ففي الريف اللبناني على سبيل المثال، تشارك المرأة المزارعة في تحضير البذور وأعمال الزراعة والري واقتلاع الأعشاب وقطف التبغ، وفي نواح عديدة من زراعة الأشجار المثمرة والزيتون وإنتاج الزراعات المحمية. وأفاد تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن المرأة في مصر تمثل 53 في المائة من قوة العمل في المجال الزراعي، إلا أنها لا تشكل سوى 1 في المائة من مجموع العاملين في الإرشاد الزراعي، وذلك نتيجة لضعف الوصول إلى المرأة الريفية ونقص في المعلومات يقوض قدرتها على حماية البيئة وضمان استدامتها لدى استخدام الموارد الطبيعية من مياه وأرض⁽⁵²⁾. ولأن المرأة الريفية تُعتبر حلقة هامة في التنمية الزراعية، فإن من الضروري أن تأخذ مكانها إلى جانب الرجل كمشاركة ومستفيدة أساسية من برامج الإرشاد الزراعي والبيئي.

وللمرأة دور أساسي أيضاً في قطاع الصناعات الغذائية من خلال العمل في صناعات مثل تجفيف الفاكهة وحفظها. ويعزز هذا النشاط الحفاظ على التنوع الزراعي المحلي واستخدامه المستدام⁽⁵³⁾. ففي عام 2004، نظم مشروع التنوع الأحيائي الزراعي في الأراضي الجافة التابع للمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة ورشة عمل تدريبية للنساء حول تقنيات تجفيف التين، والتفاح، والإجاص، وأنواع أخرى من الفاكهة، عقدت في اللاذقية بالجمهورية العربية السورية وحضرتها 13 امرأة من الأردن ولبنان وفلسطين

(50) الإسكوا، موقع المرأة العربية في عملية التنمية: تحليل إحصائي على أساس النوع الاجتماعي، 2004، E/ESCWA/SDD/2004/Booklet.1

(51) الإسكوا، 2003، المرأة العربية: تحليل إحصائي لتطورها الاجتماعي والاقتصادي، 1990-2000، E/ESCWA/SDD/2004/Booklet.1، ص 26 و 27.

(52) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي: التعليم والإرشاد. متاح على الموقع: <http://www1.fao.org/ar-cp/Gender/ar/educ-a.htm>

(53) الإسكوا، دور المرأة في الزراعة والتصنيع الغذائي: الجمهورية العربية السورية، 2003، E/ESCWA/SDD/2003/20، والمرأة والرجل في الزراعة وتصنيع المنتجات الزراعية في لبنان، 2001، E/ESCWA/ID/2001/8.

والجمهورية العربية السورية. وعقب الورشة، عادت المشاركات إلى بلدانهن وأجرين دورات تدريبية لنساء أخريات في المنطقة⁽⁵⁴⁾.

(●) رعاية الثروة الحيوانية

تعتبر التقاليد السائدة أن المرأة الريفية مسؤولة عن جميع أنواع العناية بالثروة الحيوانية المتصلة مباشرة بالاقتصاد المنزلي. وبحسب تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في عام 1995 شمل بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا، فإن المرأة الريفية مسؤولة عن معظم الأعمال المتعلقة بتربية الماشية من تقديم العلف وتنظيف الحظائر وتحضير المنتجات الحيوانية للاستهلاك العائلي ثم تسويق الفائض منها، ما عدا الرعاية الصحية وتسويق الماشية اللتان هما من مسؤولية الرجل⁽⁵⁵⁾. ولا تختلف الصورة كثيراً في باقي البلدان، حيث تعتبر المرأة الريفية ما تربيته من ماشية وأبقار وأغنام ودواجن وطيور الرصيد المعتمد لتكامل الدخل العائلي. كما تعتمد المرأة على الألبان ومنتجاتها في إعداد الغذاء للأسرة والحصول على مردود من بيعها. وهذه الأوجه المختلفة لدور المرأة الريفية لها انعكاساتها الإيجابية على حماية البيئة لجهة الحفاظ على التنوع البيولوجي وتمكين المرأة الريفية اقتصادياً.

جيم- دور المرأة الريفية في إدارة النفايات والحد من تلوث الهواء

1- إدارة النفايات

أدت الوفرة المادية في بعض بلدان منطقة الإسكوا، وخاصة بلدان الخليج، إلى زيادة النزعة الاستهلاكية التي نتج عنها زيادة في المخلفات المنزلية وغيرها. وكما سبق ذكره، فإن سوء أنظمة التخلص من المخلفات السائلة والصلبة في الأرياف قد زاد من أعباء المرأة الريفية التي تضطر إلى القيام بنفسها بالتخلص من المخلفات الناتجة عن الاستخدامات اليومية. وبفضل التوعية بالأساليب السليمة للتخلص من النفايات، يمكن للمرأة الريفية أن تقوم بدور حاسم في هذا المجال يضاف إلى أدوارها المتعددة والهامة الأخرى.

وتساهم المرأة الريفية في التنمية المستدامة بصفتها مزارعة، من خلال الجهد الذي تبذله في فصل المخلفات القابلة للتدوير ودفن الجزء العضوي منها ثم إعادة استخدامها بعد ذلك كمواد مسمدة طبيعية، وبصفتها ربة بيت، من خلال فصل المخلفات المنزلية، والتخلص من القمامة باستمرار وبطريقة سليمة وتجنب حرقها لمنع التلوث، مما يتطلب إماماً كاملاً بطرق فصل المخلفات وتدويرها والتخلص منها. ويمتد دور المرأة إلى حث أفراد العائلة على الاقتصاد في الاستهلاك ومحاولة إعادة الاستعمال والتصنيع. ويضاف إلى ذلك مشاركتها الرمزية في اليد العاملة في قطاع التدوير، إذ شكلت المرأة نسبة 4.2 في المائة من

(54) للاطلاع على أنشطة المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا)، يمكن زيارة موقعه الإلكتروني:

www.icarda.cgiar.org

FAO, Women, Agriculture and Rural Development: A Synthesis Report of the Near East Region, 1995. Available at: (55)

www.fao.org/docrep/x0176e/x0176e00.htm.

مجموع اليد العاملة في هذا المجال في مصر لعام 2002، لكن هذه النسبة لا تميز بين المرأة في الريف والمرأة في الحضر⁽⁵⁶⁾.

2- الحد من تلوث الهواء

واستكمالاً لدورها في الحد من التلوث البيئي، تساهم المرأة الريفية في الحد من تلوث هواء المنزل الداخلي وإلى حد ما الهواء الخارجي أيضاً. فاستعمال الوقود الصلب مثل الحطب والفحم والبقايا الزراعية لأغراض الطبخ والتدفئة هو على الصعيد العالمي المصدر الأساسي للتلوث الداخلي، بسبب ما يصدر عن هذا الاستعمال من ملوثات تلحق أضراراً جسيمة بصحة أفراد العائلة. واعتبر تقرير منظمة الصحة العالمية لعام 2002 (انظر الحاشية 33) أن التلوث الداخلي، الناتج خاصة عن حرق الوقود في مواقد مفتوحة أو نصف مغلقة وما يصدر عن ذلك من انبعاث غازات أكسيد الكربون والكبريت والنتروجين، هو رابع مسبب لتدهور الصحة في العالم النامي. ولذلك، فإن دور المرأة يقضي، بعد إدراكها للمشكلة، بالحد من تعرض أفراد العائلة لهذا التلوث ووضع الحلول المناسبة له. ويمكن تحسين أداء الأفران التي يتم فيها حرق المخلفات الزراعية وغيرها، إما بوضع هذه الأفران خارج المنزل كلياً في مكان يتجدد فيه الهواء، أو باستخدام الطاقة المتجددة (انظر الفقرة دال من الفصل الثالث من هذه الدراسة).

كما أن حظائر الماشية الملاصقة للمساكن والماشية التي تعيش في المنازل تساهم في زيادة تلوث البيئة الداخلية للسكان نتيجة تراكم كميات من روث الماشية وتزايد الحشرات. ولذلك، يُتوقع من المرأة الريفية أن تؤكد خلو المنزل من الحيوانات التي تربي لزيادة دخل الأسرة ودعم اقتصادها، على أن يخصص مكان لها منفصل كلياً عن المنزل.

دال- تفعيل دور المرأة في حماية البيئة: المعوقات وسبل تذليلها

لا يعني تعزيز دور المرأة في المناطق الريفية إقصاء دور الرجل أو التقليل من أهميته، فكل من المرأة والرجل له دوره الإيجابي الذي يكمل دور الآخر، لأن مهمة الحفاظ على البيئة يجب أن تشمل الرجل والمرأة والمجتمع بكامله. وليس تفعيل دور المرأة لتحقيق مشاركة فاعلة ومتساوية في الحفاظ على البيئة إلا تدعيماً لدور الرجل في هذا المجال، لأن ضمان المساواة وفرص مشاركة المرأة في صنع القرار على جميع المستويات المتعلقة بالمشاريع البيئية، من التخطيط إلى التنفيذ، يزيد من فرص إنجاح هذه المشاريع ويعود بالفائدة على الرجل والمرأة والمجتمع.

1- المعوقات

على الرغم من الجهود المبذولة لتفعيل دور المرأة بشكل عام والمرأة الريفية بشكل خاص في حماية البيئة، تبقى هنالك معوقات عديدة تتعرض بسببها هذه الجهود، ومنها:

(أ) الفجوة القائمة على أساس النوع الاجتماعي في مجالات التعليم والتوظيف والملكية وتقلد المناصب العامة ومراكز صنع القرار؛

(ب) عدم إدراج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات البيئية العامة للدول أو في الأنشطة والمشروعات المحلية؛

(ج) العادات والتقاليد التي تفرض سيطرة الرجل على القرارات المجتمعية في المناطق الريفية ولا تسمح للمرأة بالمشاركة في المجالس المحلية وغيرها؛

(د) غياب برامج التوعية والتدريب الموجهة إلى المرأة حول أساليب حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

2- سبل تذليل المعوقات

يتطلب تذليل المعوقات التي تعترض تفعيل دور المرأة الريفية في حماية البيئة تبني السياسات المناسبة وإيجاد الآليات لتنفيذها، والتنسيق بين جميع المعنيين بشؤون المرأة والبيئة وصولاً إلى إرساء نهج شاملة ومتكاملة للعمل في هذا المجال، وذلك من خلال تحقيق ما يلي:

(أ) مراعاة منظور النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج البيئية

تشكل المعلومات والبيانات المفصلة عن التمييز بين الرجل والمرأة مرجعية يمكن اعتمادها في وضع السياسات المنصفة وتطويرها في كل المجالات، ومنها حماية البيئة، حيث لا بد من توفير الإحصاءات والمعلومات والدراسات بشأن دور المرأة الريفية، وتحسين قدرة المؤسسات المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة على جمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي وتصنيفها، بغية إدماج الاعتبارات المتعلقة بالمرأة الريفية في سياساتها، وتحقيق مشاركة المرأة في تصميم وتنفيذ نظم بيئية مستدامة لإدارة الموارد وتقنيات الإنتاج والبنى الأساسية وتنميتها. كما يلزم تفعيل الأجهزة على النطاق المحلي والإقليمي والدولي لتقييم تأثير السياسات البيئية على المرأة الريفية والتنمية في غربي آسيا.

(ب) تعميم التربية والتوعية والإرشاد في الشؤون البيئية

إن المرأة الريفية قادرة على المساهمة في عملية التوعية البيئية بوصفها أمّاً ومربية وربة بيت ومستهلكة وقوة شرائية، وتكون المساهمة أشمل إذا أصبحت المرأة عنصراً فاعلاً في العمل الاجتماعي والنشاط الاقتصادي والسياسي⁽⁵⁷⁾، وبالتالي يعتبر انخفاض مستوى التعليم وارتفاع مستوى الأمية بين النساء، وخصوصاً الريفيات، من العوامل المقيدة لنشر التوعية البيئية⁽⁵⁸⁾. ولذلك، من الضروري تخطي جميع المعوقات في سبيل رفع المستوى التعليمي للمرأة لتفعيل مشاركتها في مجالات التربية والسياسة والاقتصاد المتعلقة بالمحافظة على البيئة، ومراعاة البساطة والوضوح في إعداد البرامج التدريبية والإرشادية الموجهة

(57) لا تتعدى نسبة المشاركة السياسية للمرأة في مواقع اتخاذ القرار، على المستويين الوزاري ودون الوزاري، 5 في المائة في العالم العربي، بينما تصل هذه النسبة عالمياً إلى 15 في المائة. وتشير الإحصاءات إلى أن أعلى نسبة لمشاركة المرأة في الوزارات سُجلت في سوريا (8 في المائة) ومصر (6 في المائة)، ولا يوجد أي مشاركة للمرأة في معظم البلدان الأخرى في المنطقة ومنها الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية والعراق والكويت واليمن وقطر. للمزيد من المعلومات بالإمكان مراجعة تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الجدول 20: المشاركة السياسية للمرأة. متاح على الموقع: www.undp.org.

(58) للاطلاع على جداول حول انتشار الأمية في العالم وفقاً للمناطق والنوع الاجتماعي، بالإمكان زيارة الموقع الإلكتروني لمركز الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: www.uis.unesco.org.

إلى المجتمعات الريفية. كما يجب دراسة الثغرات في المعرفة البيئية عند المرأة وتعريفها بأخطار تدهور البيئة التي ينطوي عليها كل من نشاطاتها المختلفة، وإدخال التثقيف البيئي ضمن مناهج التدريس التعليمية لترسيخ المفاهيم البيئية في الريف. ولتحقيق ذلك، يمكن الاعتماد على وسائل التعليم المرئية والمسموعة لتخطي عقبة عدم إلمام العديد من النساء في أرياف المنطقة بالقراءة والكتابة.

(ج) تمكين المنظمات والهيئات النسائية الريفية

من أجل الاعتماد على القيادات النسائية الريفية في توجيه المرأة إلى أفضل الطرق للحفاظ على البيئة، ينبغي دعم المنظمات والهيئات النسائية غير الحكومية المعنية بالبيئة وتعزيز قدراتها لتشمل الأبعاد الاقتصادية والصحية والتكنولوجية، بغية تفعيل دور المرأة الريفية في العمل المتكامل للحفاظ على البيئة. وهذا يتطلب تبني سياسات متكاملة بالتنسيق بين جميع الجهات المعنية بشؤون البيئة وتلك المعنية بتطوير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة.

4- تخطي العادات والتقاليد المقيدة للمرأة

ولأن العادات والتقاليد الموروثة المقيدة للمرأة من أشد المعوقات الاجتماعية التي تحول دون مشاركة المرأة على نحو فاعل في الحفاظ على البيئة، وتدفع بها إلى الاكتفاء بدور لا مبال وحتى سلبي لا يتلاءم وطبيعة العصر، لا بد من إيجاد السبل الكفيلة بالحد من العوامل الاجتماعية والعقائدية التي تحكم تفكير المجتمعات الريفية، وترسخ التحيز التقليدي ضد المرأة في المجتمعات الأبوية، وتقيد قدرة المرأة على ممارسة دورها الكامل في حماية بيئتها. ومن أهم هذه العوامل حجب حق الحيازة الآمنة للأرض والمسكن عن المرأة.

خامساً- مقترحات

في ضوء ما أبرزته الدراسة عن أوضاع المرأة الريفية ودورها في إدارة الموارد المائية وترشيد استهلاك الطاقة وحماية البيئة في منطقة الإسكوا، فإن تفعيل هذا الدور يستلزم العمل على عدة اتجاهات اجتماعية واقتصادية ومؤسسية. وفيما يلي بعض المقترحات لتحقيق ذلك:

1- إدراج قضايا النوع الاجتماعي في المناطق الريفية، ضمن السياسات والاستراتيجيات العامة لإدارة الموارد الطبيعية، خاصة موارد المياه والطاقة على المستويين الوطني والمحلي، وإشراك المرأة في وضع هذه السياسات ومتابعة تنفيذها.

2- تطوير وتنفيذ برامج للتدريب والتوعية بأهمية مراعاة قضايا النوع الاجتماعي في الجهود الهادفة إلى الحد من الفقر في المناطق الريفية، على أن تستهدف هذه البرامج مستويات مختلفة من أصحاب المصلحة وصانعي القرار والخبراء العاملين في إدارات التخطيط على المستويين الوطني والمحلي.

3- تكثيف حملات التوعية وحلقات النقاش على المستوى المحلي في المناطق الريفية للمساعدة في تخطي المفاهيم والعادات والتقاليد التي تحد من دور المرأة في التنمية بشكل عام، ودورها في إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة بشكل خاص.

4- تشجيع مشاركة المرأة في المجالس المحلية، بغية تعزيز دورها في إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة وتهيئة المناخ الذي يستطيع فيه الرجل والمرأة العمل معاً لتحقيق أهداف مشتركة في التنمية.

5- تعزيز البرامج التدريبية التي تعرف المرأة الريفية على أفضل أساليب إدارة الموارد المائية وترشيد استهلاك الطاقة والتخلص من المخلفات بطرق سليمة لحماية للبيئة، وكذلك على التقنيات والنظم الحديثة للطاقة المناسبة للمناطق الريفية.

6- تشجيع انضمام المرأة الريفية إلى جمعيات مستهلكي المياه والطاقة وجمعيات الحفاظ على البيئة، ودعم حيازتها للأرض ومنحها القروض من أجل تمكينها من إقامة المشاريع الصغيرة الخاصة بها، مما يحسن من وضعها الاقتصادي ويعزز دورها في صنع القرار.

7- قيام الجهات الحكومية والأهلية بتوفير المعلومات المطلوبة للمرأة لضمان مشاركتها الفاعلة وتبسيط هذه المعلومات في صورة أدلة إرشادية ونشرات.

إن تطبيق تلك المقترحات من شأنه أن يؤدي إلى دعم دور المرأة بصورة عامة، ودعم المشاركة بين المرأة والرجل بصورة خاصة في إدارة الموارد المائية وترشيد استهلاك الطاقة وحماية البيئة من أجل تحقيق التنمية وتحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، على أن تقوم المنظمات الإقليمية ذات العلاقة بدعم الجهود الوطنية في هذا المجال، خاصة تلك المتعلقة بتطوير وتنفيذ برامج التدريب والتوعية المشار إليها.

المراجع

- الإسكوا، 2003، المرأة العربية في لمحة: تحليل إحصائي لتطورها الاجتماعي والاقتصادي 1990-2000.
www.escwa.org.lb/ متاح على الموقع: www.escwa.org.lb/Arabic/divisions/cfw/news/womsaudi.htm.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004: نحو الحرية في العالم العربي، 2005. متاح على الموقع: www.undp.org.
- United Nations International Research and Training Institute for the Advancement of Women (INSTRAW), *Beijing at 10: Policy into Practice - Women and the Environment: New Challenges*. Available at: <http://www.un-instraw.org/>.
- Women's Environment and Development Organization (WEDO), *Beijing Betrayed: Women Worldwide Report that Governments have Failed to Turn the Platform into Action (West Asia)*, 2005. Available at: <http://www.wedo.org/files/gmr2005.html>.
- World Health Organization (WHO), *Health and Human Rights*, Information Resources. Available at: www.who.int/hhr/information.
- WHO, *The Health Effects of Indoor Air Pollution Exposure in Developing Countries*, 2002. Available at: www.who.int/search/en/index.html.
- Havet, I., *Linking women and energy at the local level to global goals and targets*, in: *International Energy Initiative: Energy for Sustainable Development*, vol. VII, No. 3, September 2003. Available at: <http://www.ieiglobal.org/esd.html>.
- Batliwala, S. and A.K.N., Reddy, *Energy for Women and Women for Energy: engendering energy and empowering women*, in: *International Energy Initiative: Energy for Sustainable Development*, vol. VII, No. 3, September 2003. Available at: <http://www.ieiglobal.org/esd.html>.
- Saghir, J., *Energy and Poverty: Myths, Links and Policy Issues*, in: *Energy Working Notes*, No. 4, May 2005, The World Bank. Available at: www.worldbank.org.
- Aristanti, Ch., *Gender, Biomass Energy and Health*, in: *Wood Energy News*, vol. 12, No. 1, December 1996/April 1997, published by the FAO Regional Wood Energy Development Programme in Asia, Bangkok. Available at: www.rwedp.org.
- Barnes, D. et al., *Tackling the Rural Energy Problem in Developing Countries*, in: *Finance for Developing*, 1997, issued by the International Monetary Fund.
- Sustainable Resources, *Briquetting: An Answer to Desertification, Health Problems, Unemployment and Reforestation in Developing Communities*, 2003. Available at: www.sustainableresources.org.
- International Energy Agency, *World Energy Outlook 2002*, chap. 13, Energy and Poverty. Available at: www.iea.org.

- UNDP-World Bank/Energy Sector Management Assistance Programme (ESMAP), *The Impact of Energy on Women's Lives in Rural India*, September 2003; and *Access of the Poor to Clean Household Fuels in India*, July 2003.
- D'Sa, A. and K.V.N., Murphy, *LPG as Cooking Fuel Option for India*, in: *International Energy Initiative: Energy for Sustainable Development*, vol. VIII, No. 3, September 2003. Available at: www.ieiglobal.org/esd.html.
- Intermediate Technology Development Group, *Biogas and Liquid Biofuels*, and *Solar Photovoltaic Energy*, in: *Technical Brief*. Available at: www.itdg.org.
- Household Energy Options. Available at: <http://igadrhep.energyprojects.net/main.asp?Show=F>.
- Khamati-Njenga, B. and J., Clancy, *Concepts and Issues in Gender and Energy*, in: *ENERGIA News*. Available at: www.energia.org.
- World Energy Council/FAO, *The Challenge of Rural Poverty in Developing Countries*, October 1999.
- Cecelski, E., *The Role of Women in Sustainable Energy Development*, in: *Subcontractor Report*, National Renewable Energy Laboratory, Colorado, United States of America, June 2000.
- Van Campen, B. et al., *Solar Photovoltaics for Sustainable Agriculture and Rural Development*, FAO, Rome, 2000. Available at: www.fao.org.
- Awumbila, M. and J.H., Momsen, *Gender and the Environment: Women's time use as a measure of environmental change*, in: *Global Environmental Change*, 1995, vol. 5, No. 4.
- Bhardwaj, P.P., *Custodians of the Environment*, in: *Women and Environments*, Winter 1993, vol. 13.
- Zweifel, H., *The Gendered Nature of Biodiversity Conservation*, Parts 1 and 2, in: *NWSA Journal*, Fall 1997, vol. 9, No. 3.
- The World Bank, *World Development Indicators 2004, Rural Environment and Land Use*. Available at: www.worldbank.org.
- United Nations Environment Programme (UNEP) and WEDO, *Women and Desertification: A Dynamic Relationship*, in: *Women and the Environment*, 2004.
- FAO, *Gender and Sustainable Development in Drylands: An Analysis of Field Experiences*, 2003. Available at: www.fao.org/DOCREP/005/J0086E/J0086E00.htm.
- Davidson, J., *Women's Relationship with the Environment*, in: *Women and the Environment*, Reardon, G. ed. Oxford: Oxfam, 1993.
- Momsen, H., *Women Farmers: Environmental Managers of the World*, in: *Population, Land Management and Environmental Change, UNU Global Environmental Forum IV*, Uitto, J.I. and A., Ono, eds. Tokyo, United Nations University, 1996.
- Vallely, B., *Green Living: Consumer Clout*, and *The Green Consumer: A European Perspective*, in: *Women and Environments*, Winter/Spring 1991, vol. 12, No. 3-4 and Spring 1992, vol. 13, No. 2 respectively.
- UNESCO/Institute for Statistics, *Arab States Regional Report*, 2002. Available at: www.unesco.org.